الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشعبية
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامـعـة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة
كلّية الآداب واللّغات
قسم اللّغة والأدب العربي

الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف بين المدرستين البصرية والأندلسية

مذكـرة مقدمة لنيـل شهـادة الماســـتر في اللغة والأدب العربي
التخصص: علوم اللغة

من إعداد الطالبتين:
جميلة سيف
زوليخة واعيل

تحت إشراف:
د. حسين قاضي

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

لله الحمد والشكر أوّلا وآخرا على أن وفّقنا لإتمام هذا العمل، وبعد: انطلاقا من قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم–: "لا يشكر الله من لا يشكر النّاس".

نتقدّم إلى الدكتور الفاضل "حسين قاضي" بكلمات قليلة لا تعبّر إلاّ عن القليل مما تجيش به نفسنا من رغبة عارمة صادقة في تقديم أسمى معاني الشكر والتّقدير إلى حضرته، فلقد جاء الزمان بك بما قدّمته من مساعدة وإرشاد وتوجيه لأيّ طالب في ميدان البحث والمعرفة، وبعزيمتك وصبرك وإصرارك على دفعهم إلى الأمام بخطوات واثقة .

كما لا ننسى الشكر الجزيل للّجنة المناقشة لقبولها مناقشة الرسالة، كما لا يفوتنا أن نقدّم خالص شكرنا وجميل عرفاننا للأخت أمينة والأخ عيسى اللّذين مدّا لنا يد العون لإنجاح هذا العمل.

لكل هؤلاء نقول شكرا جزيلا، ونسأل الله عزّ وجلّ أن يجعل كل ما يقدّمونه للعلم في ميزان حسناتهم يوم القيامة.

والله الموفق والهادي إلى طريق الرشاد.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى مثلي الأعلى الدكتور الفاضل "حسين قاضي".

إلى أمي وأبي وزوجته.

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم.

أساتذتي الأعزاء بكلية اللّغات والآداب بجامعة خميس مليانة وجامعة معسكر.

إلى زملائي وزميلاتي.

إلى كل من يغار على لغة الضاد.

إلى من قال الله عز وجل في حقّهما :

﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

[الإسراء/24].

كل شجر له مطر يسقيه، كل فقير له ربّ يغنيه، كل طفل له أم تحميه،

إليك أمي الغالية يا من سهرت لأنام وشقيت لأسعد وتعبت لأرتاح.

إلى الذي وهبني من الحياة سحرها ومن الورود عطرها.

إليك أبي العزيز يا من كافحت لتعليمي،

إليك يا رمز الطيبة والسماحة أهدي عملي هذا.

حفظكما الله وأطال الله عمركما وأدامكما تاجا على رؤوسنا.

إلى إخوتي وأخواتي وإلى جميع الأصدقاء في مشوار الحياة الجامعية

أهدي ثمرة جهدي.

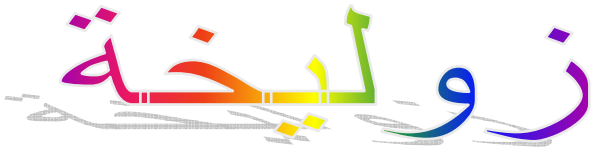

مقدمة

مقدمة :

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمّدا عبده ورسوله، وبعد:

لا يشك مسلم ولا يرتاب، في أنّ فصاحة النبيّ – صلى الله عليه وسلم– لا تضاهيها فصاحة، وأسلوبه في حديثه لا يقاربه أسلوب، فلقد مدّت عليه الفصاحة رواقها وشدّت به البلاغة نطاقها، وهو المبعوث بالآيات الباهرة والحجج، المنزلُ عليه قرآنٌ عربيٌّ غيرُ ذي عوج.

ولأجل ذلك يعدّ الحديث النبوي الشريف منبعا ثرّا أصيلا من مصادر الاحتجاج النحوي، يغني به اللغة العربية، ويفيد منه ثروة تضاف إلى ألفاظها، وأساليب جديدة تضم إلى استعمالها، لذا كان من المفروض أن يتقدّم الحديث النبوي الشريف سائر كلام العرب في باب الاحتجاج باللّغة والنّحو والصرف، ولكنّ النّحويين اعتمدوا الشعر مصدرا وجعلوه أهمّ مصادر الاحتجاج النّحوي، واختلفوا في كلام النبيّ – صلى الله عليه وسلم – في جعله مصدرا ثانيا بعد القرآن الكريم في الاحتجاج النحوي، فنظرا لقيمة الحديث الشريف في علم النحو؛ بِعَدّه حجة للنحويّ يستعين به في كلّ قضيّة نحويّة يعرض لها ليثبت ويبرهن به على صحّة القاعدة ارتأينا أن نجعل بحثنا خاصا بهذا الجانب المهمّ من مصادر الاحتجاج النّحوي، فكان عنوان مذكرتنا الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف مسلّطين الضوء على مدرستين نحويتين إحداهما قديمة وهي مدرسة البصرة، والأخرى متأخرة وهي مدرسة الأندلس، وأكثر ما دفعنا لهذه الدراسة ذلك التردّد والاضطراب الشائع بين النحاة في الاحتجاج بالحديث الشريف.

وما أردنا عرضه وتقديمه في هذا البحث هو موقف المدرستين (البصريّة والأندلسيّة) من قضية الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو العربي. فما موقف المدرسة البصريّة من

ذلك؟ وهل خالفت المدرسة الأندلسية مدرسة البصرة في قضية الاحتجاج بالحديث الشريف؟ وإن كانت قد خالفتها، فأين تكمن النقاط الخلافيّة؟ وهل استطاعت المدرسة الأندلسية أن تتميّز عن مدرسة البصرة في الاحتجاج بالحديث الشريف؟

وقد اقتضت طبيعة الموضوع تعدّد المناهج، فهذا الموضوع لا يمكن أن يحصر نفسه ضمن منهج علمي واحد؛ ذلك أنّ دراسة مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث لا بدّ لها من المنهج الوصفي التاريخي بحيث تتبّعنا مواقف النحاة من القديم إلى الحديث، والمنهج التحليلي المقارن الذي يظهر في الجانب التطبيقي للبحث.

وقد تكوّنت هذه الدّراسة من فصل تمهيدي، وفصلين استهللناهما بمقدمة وذيّلناهما بخاتمة يليها ملحق.

أما الفصل التمهيدي فقد تحدّثنا فيه عن الاحتجاج بصفة عامّة من حيث مفهومه، قواعده، أغراضه ومصادره، ثم تطرقنا إلى التعريف بالمدرسة البصرية وذكرنا أشهر نحاتها وخصائصها ومصادرها، ثم تناولنا التعريف بالمدرسة الأندلسية وذكرنا أشهر نحاتها وأهم ميزاتها .

وأفردنا الفصل الأول للحديث عن الاحتجاج بالحديث الشريف لدى النحاة، وقسّمناه إلى مبحثين؛ جاء المبحث الأول بعنوان الحديث الشريف بين المفهوم والمصطلح، تناولنا فيه مفهوم الحديث لغة واصطلاحا، كما تطرّقنا فيه إلى تدوين الحديث.

ثم يأتي المبحث الثاني بعنوان الاحتجاج بالحديث الشريف عند النحاة؛ تناولنا فيه موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف (قدامى، متأخرين، ومحدثين).

أما الفصل الثاني، فجاء بعنوان الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف بين المدرستين البصرية والأندلسية، ومثّل هذا الفصل الجانب التطبيقي من البحث، وهو مُقسّم إلى ثلاثة مباحث، تطرّقنا في المبحث الأوّل إلى موقف المدرسة البصرية من الاحتجاج بالحديث، ومنهجها في استحضار الأحاديث الشريفة مركّزين على منهج سيبويه كونه ممثّل هذه

المدرسة، وتناولنا في المبحث الثاني موقف المدرسة الأندلسية من الاحتجاج بالحديث ومنهجها في استحضار الحديث الشريف مركّزين على منهج ابن مالك كونه إمام نحاة الأندلس، لكي يتسنّى لنا التفريق بين المدرستين من حيث الموقف و المنهج.

أما المبحث الثالث، وهو لبّ الموضوع؛ إذ فيه كان الجانب التطبيقي، فخصّصناه لبعض القضايا النحوية الخلافية بين نحاة المدرستين فيما يخص الاحتجاج بالحديث الشريف.

وأنهينا البحث بخاتمة أبرزنا فيها أهم النتائج التي توصّلنا إليها وألحقنا بها تراجم لأشهر أعلام المدرستين (البصرية والأندلسية)، وذيّلنا البحث بثبت المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة، مع مجموعة من الفهارس المختلفة التي تشمل فهرس الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والأبيات الشعرية ثم فهرس الموضوعات.

ونحبّذ قبل البدء في استعراض الدراسة، أن نشير إلى أهمّ الدراسات، والبحوث التي تناولت موضوعنا، موضّحين جوانب الاختلاف التي انفردت بها دراستنا عن غيرها من الدراسات السابقة لها، فكثيرة هي الدراسات التي عُنيت بالاحتجاج بالحديث الشريف، والأكثر منها التي اهتمّت بمصادر الاحتجاج عامّة، أما ما يخصّ الاحتجاج بالحديث الشريف بين المدرسة البصرية والأندلسية كدراسة مستقلة لم يكن لها وجود ، وإن وجدت بعض الدراسات التي تناولت قضية الاحتجاج بالحديث الشريف ففيها مجرد إشارات فقط للخلاف بين المدرستين، وبذلك فهي تختلف عن دراستنا هذه تناولا ومنهجا.

ومن هذه الدراسات الحديثة، والتي استعنّا بها في هذا البحث ما يلي:

الحديث النبوي في النحو العربي لمحمود فجال.

موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث لخديجة الحديثي.

خصائص المذهب الأندلسي لعبد القادر رحيم الهيثي.

أما أهم المصادر القديمة التي اعتمدنا عليها في بحثنا نذكر:

كتاب سيبويه.

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك.

المقتضب للمبرد .

أمّا الصعوبات التي واجهتنا في هذا العمل، والتي لا بدّ منها في أيّ عمل فهي قلّة الدراسات المتعلقة بموضوعنا، ممّا خلق عندنا إشكالا في تدعيم الجانب التطبيقي من هذا البحث، وهذا ما قيّدنا وجعلنا نكتفي في الغالب بممثّل مدرسة البصرة وهو سيبويه، وإمام مدرسة الأندلس وهو ابن مالك، وأيضا تخريج الأحاديث فلم نستطع أن نقف عليها جميعا في متون الحديث، بالإضافة إلى اشتداد أزمة انقطاع التيار الكهربائي في فترة إتمام هذا البحث مما أدّى ذلك إلى إعاقة سرعة إنجاز هذا البحث.

وفي الأخير نسأل الله تعالى أن يتقبّل منّا هذا العمل، وأن يرفعنا به ومن أشرف عليه ووجّهنا وأرشدنا ولكلّ من له فضل علينا؛ أن يرفعنا به الله في الدّنيا والآخرة، ونسأله أن يجنبّنا الخطأ والزلل، وما الكمال إلا لله وحده.

الفصل التمهيدي

الاحتجاج ومدرستا البصرة والأندلس

بما أنّ بحثنا هذا سيركز على قضيّة الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف بين المدرستين البصرية والأندلسية، فقد كان لزاما علينا أن تكون لنا وقفة تعريفيّة لكل من الاحتجاج، المدرسة البصرية والمدرسة الأندلسية.

I. الاحتجاج (مفهومه، أغراضه، قواعده، مصادره)

أولى علماء النّحو عناية فائقة بالأدلّة النقليّة من خلال احتجاجهم بها لإثبات القواعد النحوية العامة للغة العربية، فما مفهوم الاحتجاج؟ وما هي قواعده؟ وما هي أغراضه؟ وما هي مصادره؟

I-1: مفهوم الاحتجاج

أ: في اللغة

ورد في اللّسان: «الحجّة: البرهان، وقيل: الحجّة ما دُوفِع به الخصم. وحاجَّه مُحاجَّة وحِجاجًا: نازعه الحجّة. وحجَّه يحجُّه حجًّا: غلبه على حجّته. وفي الحديث: (فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى)[1]؛ أي غلبه بالحجّة. واحتجّ بالشيء: اتّخذه حجّة؛ قال الأزهري: إنما سميت حُجّة لأنها تُحجُّ؛ أي تُقصدُ لأن القصد لها وإليها».[2]

وجاء في تاج العروس: «الحُجّة بالضّم: مصدر بمعنى الاحتجاج والاستدلال، وجمع الحُجّة حجج وحجاج. (والمِحجاج) بالكسر: (الجدِل) ككتف، وهو الرّجلُ الكثير الجدل».[3]

---

[1]- البخاري، **الصحيح**، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: وفاة موسى وذكره بعد، رقم الحديث: 3409، ص158.

[2]- ابن منظور، **لسان العرب**، تص: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1999م، ج3، ص53-54.

[3]- الزَّبيدي، **تاج العروس**، تح: مصطفى مجازى، مطبعة حكومة الكويت، 1969م، ج5، ص464-466.

وقد ورد هذا المعنى عدّة مرات في القرآن الكريم من مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِ لِلَّهِ﴾ [آل عمران/20]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ [البقرة/258]، وقوله تعالى: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ﴾ [الأنعام/80].

ومن ذلك كلّه تبيّن لنا أن الاحتجاج في اللّغة؛ هو مقدرة المتكلم على إثبات صحة ما يذهب إليه من خلال الجدل، والإتيان بالأدلّة التي تثبت صحة رأيه.

ب: في الاصطلاح

لم يبتعد مفهوم الاحتجاج في الاصطلاح عن تعريفه في اللّغة، فهو كما عرّفه محمد عيد: «الاعتماد على إقامة البراهين من نصوص اللغة شعرا أو نثرا».[1]

وعرّفه سعيد الأفغاني بأنّه: «إثبات صحّة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقليّ صحّ سنده إلي عربي فصيح سليم السليقة».[2]

أما اللبيدي فقد عرّفه بقوله: «الاستدلال بأقوال من يُحتج بهم في مجال اللّغة والنّحو. وهو يرادف في هذا الاستشهاد».[3]

وما يلاحظ من هذه المفاهيم أن كلّ من الاحتجاج والاستشهاد يلتقيان في معنى واحد، وهو «سوق ما يقطع ويبرهن على صحّة القاعدة أو الرأي».[4]

وبذكر هذين المصطلحين (الاحتجاج والاستشهاد) لا بدّ من الوقوف على الفرق بينهما وبين مصطلح آخر يتكرّر إلي جانبهما في كتب النحو وهو التمثيل.

---

[1]– محمد عيد، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**، دار السلام الجديدة، القاهرة، مصر، ط3، 1988م، ص86.

[2]– سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1987م، دط، ص6.

[3]– محمد سمير نجيب اللبيدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط1، 1985م، ص21.

[4]– محمد عيد، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**، ص86.

يرى محمد عيد أن «التّفريق في المادّة اللغويّة بين ما يندرج تحت الاستشهاد والاحتجاج، وبين ما يندرج تحت التّمثيل يعود إلى نوع النّص ومن أنتجه، فإذا كان النص من النوع الذي يعدُّ أساسا للقواعد شعرا أو نثرا، منسوبا إلى شاعر موثوق به في عصر الاستشهاد، أو إلى قبيلة من القبائل التي وثّقت لغاتها، فهو من النوع الأول؛ أي يندرج تحت ما يعرف بالاستشهاد أو الاحتجاج وينبغي تقديسه واحترامه، أما إذا كان النص مصنوعا أو غير موثوق بأن ساقه النحوي نفسه أو ساقه عمّن لا يحتج بكلامهم، فهو (تمثيل) للقاعدة. وهو غير ملزم، وهدفه الإيضاح والبيان فقط».[1]

وكخلاصة، فالتّمثيل يطلق على ما ليس من كلام العرب من النصوص الموثوقة، أمّا ما يرد تحت الاستشهاد والاحتجاج فيجب أن يكون من كلام العرب الموثوق بفصاحتهم.

I-2: أغراض الاحتجاج

للاحتجاج في اللغة العربية غرضان اثنان هما:

لفظيّ: وذلك لإثبات صحة استعمال لفظة أو تركيب أو ما يتبع ذلك من قواعد في علوم اللغة والنحو والصرف.

معنويّ: ويتعلّق بإثبات معنى كلمة ما، وما يتبع ذلك من قواعد بلاغية في علم المعاني والبيان والبديع.[2]

وفيما يتعلّق بالغرض اللفظي؛ فقد تشدّد العلماء في شروط قبول الشاهد اللغوي لهذا الغرض من الاحتجاج، فلم يجوّزوا الاستشهاد على اللغة والنحو والصرف إلا بالقرآن

[1]- المرجع السابق، ص85.

[2]- محمد صالح شريف عسكري، **(الاستشهاد بالحديث النبوي عند اللغويين)**، مجلة آفاق الحضارة الإسلامية، مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث، دبي، العدد الثاني، 1431هـ، ص98.

الكريم وبكلام من يوثق بفصاحته من العرب، وحدّدوا ذلك ضمن عصر معيّن وقبائل معيّنة تقع ضمن دائرة الاحتجاج.[1]

أما فيما يتعلّق بالغرض المعنوي من الاحتجاج اللغوي، فقد جوّزوا الاستشهاد عليه بكلام المولدين وسواهم من المتأخرين عن عصر الاحتجاج، فقد احتجّ المبرد بشعر أبي تمام، واحتجّ ابن جني بشعر المتنبّي، والبحتري، وأبي نواس، وأبي العلاء المعري.[2]

I-3: قواعد الاحتجاج

وضع العلماء شروطا وضوابطا يجب توفّرها في اللّغة المحتجّ بها من حيث الناقل والمنقول عنه.

❖ اشترط العلماء في الناقل أن يكون:

- منتميًا إلى القبيلة التي حدّدت من بين الست قبائل: (تميم، أسد، قيس، هذيل، بعض كنانة وبعض طيء).
- منتميا للفترة الزمنية التي حدّدت للاحتجاج (150 قبل الإسلام و 150 بعده).
- عدلاً، رجلاً كان أو امرأة، متواترا؛ بلوغ عددهم حدًّا لا يجوز فيه على مثلهم الكذب كنقلة القرآن والسنّة وكلام العرب.[3]

❖ وفي المنقول (المادّة اللغويّة) أن يكون:

- منتميًا إلى بيئة الفصاحة المحدّدة بالزّمان والمكان، خاليًا من لغة الحواضر أو الأعاجم.

---

[1]- مأمون تيسير محمد مباركة، **الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري**، رسالة "ماجيستر"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005م، ص24-25.

[2]- المرجع نفسه، ص24.

[3]- ينظر: محمد خان، **أصول النحو العربي**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، دط، ص31-32.

- صحيح السّند، فإن انقطع فهو المرسل، وذهب بعض العلماء إلى الاستشهاد بالمرسل.
- معلوم النّاقل، فإن جهل؛ فهو المجهول وقد استشهد به سيبويه في كتابه، فكان قدوة لغيره.
- موافقا للقياس فإن وافقه فهو المطّرد وإن خالفه فهو الشاذ.[1]

I-4: مصادر الاحتجاج

اشتملت مصادر الاحتجاج عند النّحاة (قدامى ومحدثين) على ثلاثة أنواع بيّنها السيوطي في قوله: «فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه -صلى الله عليه وسلم-، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما أو نثرا عن مسلم أو كافر».[2] فهذه ثلاثة أنواع اعتمدها النّحاة في تقعيد القواعد، توزّعت بحسب كميّتها وأهميّتها كما يأتي:

I-4-1: كلام العرب

هو مصدر هامّ من مصادر الاحتجاج في اللغة والنحو، ويقصد به هنا «ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربتيهم، حتى ولو كان في ألفاظهم غرابة أو تنافر».[3] ويقسّم كلام العرب إلى نوعين:

كلام منظوم؛ وهو الشعر، وكلام منثور؛ وهو النثر وما يدخل تحته من خطب وأمثال وحكم وأقوال مأثورة.

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص58.

[2]- جلال الدين السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تعليق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2015م، ص74.

[3]- عبد الله بن سليمان العتيق، **الياقوت في أصول النحو**، المملكة العربية السعودية، الرياض، دط، 1427هـ، ص14.

لاشكّ أنّ كل مطّلع على كتب النحو العربي إلاّ ويلاحظ طغيان الشواهد الشعرية، والتي كانت حجّة للنّحاة على قضايا النحو المختلفة، إذ بنوا عليها قواعد العربية وأسسها، فسيبويه احتج في كتابه بألف وخمسين بيتا من الشعر، ذلك لأن الشعر كان ديوان العرب.[1] قال عمر-رضي الله عنه-: (كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه)، ففيه أخبارهم وأيامهم وأفراحهم وأخلاقهم...[2] أما النثر فلا يكاد يذكر بالمقارنة مع الشعر، وذلك لما احتلّه هذا الأخير من منزلة رفيعة في نفوس العرب، ولسرعة حفظه وانتشاره وتداوله.[3] ويؤيّد ذلك قول ابن رشيق في "العمدة": «ما تكلّمت به العرب من جيّد المنثور أكثر ممّا تكلّمت به من جيّد الموزون، فلم يُحفظ من المنثور عُشره، ولا ضاع من الموزون عُشره».[4]

ولكي تكون تلك القواعد سليمة صحيحة، حدّد النحاة معايير لقبول هذا الشعر المحتجّ به، ذكرها سعيد الأفغاني في كتابه "الموجز في قواعد اللغة العربية"، حيث قال: «جعلوا منتصف المائة الثانية للهجرة حدّا للّذين يصحّ الاستشهاد بشعرهم من الحضريين؛ فإبراهيم بن هرمة المتوفى سنة (150هـ) آخر من يصحّ الاستشهاد بشعرهم، وبشار بن برد أوّل الشعراء المحدثين الذين لا يحتجّ بشعرهم على متن اللغة وقواعدها. وعلى هذا

---

[1]- ينظر: محمد أحمد قاسم، **إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في شرح ابن عقيل**، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2003،ص7.

[2]- محمد خان، **أصول النحو العربي**، ص40.

[3]- ينظر: محمد رضا عياض، أحمد جلايلي، **(مكانة النثر العربي في الاحتجاج اللغوي ومقارنته بالشعر)**، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2015، ص72.

[4]- الحسين ابن رشيق القيرواني، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط5، 1981م، ص20.

يؤتى بشعر المتأخرين من فحول الشعراء للاستئناس والتّمثيل لا للاحتجاج. أمّا في البادية فقد امتدّ الاستشهاد بكلام العرب المنقطعين فيها حتى منتصف المائة الرابعة للهجرة».[1]

I-4-2: القرآن الكريم

هو كتاب الله المعجز الّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد تكفّل الله تعالى بحفظه في قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر/9]، وليس هناك كتاب نال ما ناله القرآن الكريم من التّوثيق والعناية والحفظ والدّراسة. «فهو النّص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقراءاته كلّها التي وصلت إلينا بالسّند الصحيح حجّة لا تضاهيا حجّة».[2] وهذا ما يؤيده السيوطي في قوله: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم أحادا أم شاذّا، وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربيّة إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل لو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه».[3]

ومن هنا اتّفق العلماء على أن القرآن الكريم هو الأصل الأوّل من أصول الاحتجاج في اللغة والنحو؛ لأن لغة القرآن من أفصح لغات العرب وأبلغها.

I-4-3: الحديث الشريف

أمّا الحديث الشريف فهو موضوع بحثنا، وسنفرد له في الفصلين الآتيين حجيّته والاختلاف فيه.

ومنه فإنّ لهذه المصادر الثّلاث (القرآن، الحديث، كلام عرب) أهميّة بالغة في الدّرس النّحوي، فقد اعتمدها النّحاة كركيزة أساسية في وضعهم لقواعد النحو.

---

[1]- سعيد الأفغاني، **الموجز في قواعد اللغة العربية**، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1971م ص14.

[2]- سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، ص28.

[3] - جلال الدين السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص75-76.

II. التعريف بمدرستي البصرة والأندلس

احتوى هذا العنوان على التّعريف بالمدرسة البصريّة والأندلسيّة مع ذكر أشهر النّحاة ومميّزات كل مدرسة وموقفها من الاحتجاج.

II-1: التعريف بالمدرسة البصرية

إنّ الحديث عن البصرة هو الحديث عن النّحو العربي منذ نشأته حتى عصرنا الحاضر، فالّذي لا شكّ فيه أنّ النّحو نشأ بصريًّا، وتطوّر بصريًّا، يقول ابن سلام: «كان لأهل البصرة في العربيّة قدمة وبالنّحو ولغات العرب والغريب عناية»، ويصرّح ابن النديم: «إنّما قدَّمنا البصريين أوّلا لأنّ العربيّة عنهم أخذ».[1]

يكاد يجمع الدّارسون على أنّ النّحو العربيّ نشأ لحفظ القرآن من اللّحن، وهم يقدّمون في ذلك روايات كثيرة عن أبي الأسود الدؤلي وصنيعه في النحو من أنّه نفسه وضع النّحو، أو أنّه أخذه عن سيّدنا عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه حين وضع له أبواب وقال له: انح هذا النحو... إلى آخر تلك الروايات.[2]

«كان للبصرة فضل السّبق إلى وضع النّحو منذ القرن الأوّل للهجرة بمختلف القضايا والظواهر التي تندرج تحته، فقد تحدّث نحّاتها عن العامل والمعمول، وقدّموا الأساس النّظري والتّطبيقي الخاص بهما، وتوقّفوا أمام علل النحو، وكان الخليل رائدا في هذا المجال، واهتمّوا بالقياس وأركانه وكيفيّة الإفادة منه في المجال النحوي، بالإضافة إلى جهودهم في وضع المصطلحات النحويّة وتحديد المفهوم الخاص بكلّ واحد منها، ولم يستطع أحد أن يغيّرها أو ينال منها، لذلك حين أراد الكسائي والفراء وثعلب أعلام مدرسة

[1]– شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، دس، ص20.

[2]– ينظر: عبده الراجحي، **دروس في المذاهب النحوية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص9.

الكوفة تغييرها وابتكار مصطلحات جديدة لم يلتفت أحد إلى ذلك واستمرّت مصطلحات البصريّين هي الأساس».[1]

وعليه فالمدرسة البصريّة هي التي وضعت أصول علم النحو وقواعده، ومكّنت له. وكلّ مدرسة سواها ما هي إلاّ فرع لها وثمرة تالية من ثمارها.

II-1-1: أشهر نحاة المدرسة البصريّة

أكيد أنّنا لن نستطيع في هذه الوريقات أن نتكلّم عن كلّ أعلام النّحو البصريّين؛ الذين كان لهم دور كبير في نشأة النّحو ونموّه ونضجه وتكامله، لذلك سنكتفي بذكر أشهرهم هنا والترجمة لهم في الملحق.

قسّم الزُّبيدي في كتابه "طبقات النّحويين واللّغويين" النّحاة البصريين إلى طبقات:

الطبقة الأولى: تضم أبا الأسود الدؤلي (ت69هـ) وعبد الرحمن بن هرمز (ت117هـ).

الطبقة الثانية: تضم نصر بن عاصم الليثي (ت89هـ) ويحي بن يعمر (ت129هـ) وعنبسة الفيل (ت100هـ)...

الطبقة الثالثة: تضم عبد الله بن أبي إسحاق (ت117هـ)...

الطبقة الرابعة: تضم أبا عمرو بن العلاء (ت154هـ) وأبا سفيان بن العلاء (ت165هـ) والأخفش الكبير (ت177هـ) وعيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ)...

الطبقة الخامسة: تضم الخليل بن أحمد (ت175هـ) وحمّاد بن سلمة (ت167هـ) ويونس بن حبيب (ت182هـ) ويعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت205هـ)...

الطبقة السادسة: تضم النضر بن شميل (ت203هـ) وسيبويه (ت180هـ) وأبا الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت215هـ)...[2]

---

[1]- محمود سليمان ياقوت، **النحو العربي تاريخه -أعلامه- نصوصه- مصادرة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1994م، ص377.

[2]- ينظر: أبو بكر الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، 1973، ص21-74.

واستمرّ الزُّبيدي في عرضه لبقيّة طبقات النحاة من علماء البصرة، حيث جعلهم في عشر طبقات.

II-1-2: خصائص المدرسة البصرية

تميّز النّحو البصريّ بمجموعة من الخصائص، لعلّ أهمّها مايلي:

- «اعتمدوا على السّماع، حتّى وجد بينهم علماء اللغة وروّاتها وعلماء النّحو عامّة وعلى رأسهم: عيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل يبذلون الجهود الجبّارة في السّماع عن العرب، وتدوين ما يسمعون أو حفظه سواء أكان ذلك بالخروج إلى بوادي نجد وتهامة والحجاز وما جاور البصرة من بوادي الجزيرة العربية؛ التي كانت مقرّا للأعراب الفصحاء، أم بالسّماع ممّن يفدون في المواسم الأدبيّة إلى المربد من الأعراب والشعراء والخطباء والفصحاء».[1]

- امتاز منهجهم في القياس على بناء القواعد على الأغلب الشائع من كلام العرب المسموع، حيث لا يقيسون إلاّ على الكثرة المطّردة؛ لأنّ الكثرة الفيّاضة من هذا المسموع هي التي تخوّل لهم القطع بنظائره وتسلمهم إلى الاطمئنان عليه في نوط القواعد به.[2] وقد عُرف عنهم ولعهم بالقياس حتّى أنّ بعض النّحويين المحدثين وصفوهم بغلبة القياس عليهم، فقد روى الزبيدي في كتابه "طبقات النحويين واللغويين": «إنّ أوّل من بعج النّحو ومدّ القياس، وشرح العلل هو عبد الله بن أبي إسحاق».[3] وروى السيرافي «كان الخليل الغاية في استخراج النّحو وتصحيح القياس فيه».[4]

---

[1]- خديجة الحديثي، **المدارس النحوية**، دار الأمل، الأردن، ط3، 2001م، ص75.

[2]- ينظر: محمد الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1995م، ص127.

[3]- أبو بكر الزُّبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص31.

[4]- السيرافي، **أخبار النحويين البصريين**، تحقيق: طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1955، ص30.

– «وقفوا من القرآن الكريم وقراءاته موقف المدافع عمّا يرد قي الكتاب العظيم، فقاسوا على آياته ما أجازوه من قواعد، وأجازوا ما جاء في قراءاته المتواترة، ولم يصدر عنهم طعن في قراءة أو تخطئة لقارئ شاذّة كانت قراءته أم غير شاذّة».[1]

– اهتم نحاة البصرة بالتحرّي والدقّة فيما ينقلون، فوقفوا عند الشاهد الموثوق بصحّته الذي له نظير؛ لذا كانت قواعدهم وأقيستهم أقرب إلى الصحّة والدقّة، وكانوا يؤوّلون ما كان مخالفا للقواعد، ويحكمون بأنه شاذّ أو مصنوع؛ لذا كثر عندهم من التّأويل والحكم بالشذوذ والضرورات.[2]

– يمثّل التّعليل ركيزة أساسية اعتمدها البصريون لتثبيت دعائم علم النحو، وتذكر الروايات أنّ ابن أبي إسحاق أوّل من اهتمّ بالعلل وشرحها، وكذلك كان كتاب سيبويه –في أغلبه– مبنيًّا على التّعليل. وقد أخذ التّعليل يتطوّر حتّى صار غاية من غايات الدّرس النحويّ، وجعل النّحاة يقصدون إلى التأليف في العلل النحوية كما فعل الزجاجي في كتاب "الإيضاح في علل النحو".[3]

II-1-3: مصادر المدرسة البصرية

اعتمد نحاة البصرة مجموعة من المصادر حين وضعهم لقواعد النحو وأسسه، و«تعدّ لغة التّنزيل الكريم على رأس تلك المصادر، وكان الكتاب العزيز معينا لا ينضب لقواعدهم، ولعلّه من المفيد الإشارة إلى أخذهم بالقراءات القرآنية بصفة عامة»[4] متواترها وشاذها.

---

[1]– خديجة الحديثي، **المدارس النحوية**، ص77.

[2]–ينظر: منى أحمد الحسين كرار، **أثر المدرسة البصرية في النحو الأندلسي**، رسالة "دكتوراه"، النحو والصرف، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2012، ص39.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص39.

[4]– محمود سليمان ياقوت، **النحو العربي تاريخه –أعلامه– نصوصه– مصادره**، ص378.

ويعدّ الشعر الجاهلي والإسلامي من المصادر الأساسية التي اعتمد عليها نحاة البصرة «وكانوا يكثرون من إيراد أبيات الشعر من أجل شرح القاعدة النّحويّة، أو إيضاح الأساليب التي يعرضون لها، وقد اهتمّ العلماء بشواهد سيبويه من الشعر، وعلى رأسهم أبو عمر الجرمي الذي قال: "نظرت في كتاب سيبويه فإذا منه ألف وخمسون بيتا، فأمّا الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتّها، وأمّا الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها"، وتعدّ أبيات سيبويه أصحّ الشواهد، واعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أنّ فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها، وما عيب بها ناقلوها».[1]

كما اعتمد علماء البصرة على «الرحلة إلى البادية ومشافهة الفصحاء من الأعراب الذين لم تفسدهم الحضارة، وحدّدوا بعض القبائل الّتي أخذوا عنها دون سواها نحو قيس وتميم وأسد وهذيل وكنانة وطيء؛ لأنّهم انقطعوا إلى البداوة ولم يتأثّروا بأولئك الذين عاشوا في أطراف بلاد العرب الذين تأثّروا بلغات الأقاليم المجاورة».[2]

II-2: التعريف بالمدرسة الأندلسية

«استقرّت مناهج النّحو في المشرق العربي؛ في البصرة والكوفة وبغداد، وتأكّد دور النّحو في بناء الفكر الإسلامي لأنّه كان وسيلة أساسيّة من وسائل فهم النص القرآني الكريم، وحين دخل الإسلام الأندلس أقبل أهلها على تعلّم العربية وتعليمها، فبدأ الأندلسيون يحملون علمهم إليهم، وكان منهم أبو علي القالي الذي ظلّ في قرطبة حتى توفي بها سنة356هـ.

[1]- المرجع السابق، ص380-381.

[2]- المرجع نفسه، ص381.

وكان الأوائل من النّحاة الأندلسيين أكثر إقبالا على النّحو الكوفي بسبب إقبالهم على القراءات، ولمّا اطّلعوا على كتاب سيبويه احتلّ عندهم مكان الصّدارة من حيث الدّرس والحفظ والشرح والتّعليق عليه».[1]

ثم يتوالى علماء الأندلس في الأخذ عن مذاهب البصرة والكوفة وبغداد، لكنّهم لا يخضعون خضوعا كاملا للنّحو المشرقيّ بل يضيفون إليه ما يتوصلّون هم إليه.[2]

II-2-1:أشهر نحاة المدرسة الأندلسية

سنكتفي في هذا العنصر بذكر نماذج من نحاة الأندلس؛ الذين تركوا بصماتهم في تاريخ النّحو العربي والأندلسي، وستتمّ الترجمة لهم في الملحق.

لعلّ من أهم هؤلاء النحاة نذكر:

جودي بن عثمان المورودي (ت198هـ)، «وهو أوّل من أدخل إلى مواطنه كتب الكوفيين. وهذا ما جعل الأندلس تتأخر في عنايتها بالنّحو البصري، وأنّها صبّت عنايتها أوّلا على النّحو الكوفي مقتدية بنحويّها الأول جودي بن عثمان».[3]

وفي أواخر القرن الثالث الهجري ظهر الأفشنيق (ت307هـ) وهو أوّل من أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس, ومحمد بن يحي الرباحي (ت358هـ)، وأبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي (379هـ) صاحب كتاب " طبقات النحويين واللغويين، والأعلم الشنتمري (ت476هـ)، وابن السيد البطليوسي (ت521هـ)، وابن الطراوة (ت528هـ)، والسهيلي (583هـ)، وابن مضاء القرطبي (ت592هـ)، وابن خروف(ت610هـ).[4]

---

[1]- عبده الراجحي، **دروس في المذاهب النحوية**، ص215.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص216.

[3]- شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص288-289.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص289. وينظر: عبده الراجحي، **دروس في المذاهب النحوية**، ص216.

«وفي القرنين السابع والثامن ظهر عدد من علماء النّحو لم يستقرّوا في الأندلس لِما توالى عليها من ويلات، منهم ابن عصفور (ت663هـ) وابن مالك (ت672هـ) و ابن الضائع (ت680هـ) وأبا حيان (ت745هـ)».[1]

II-2-2:خصائص المدرسة الأندلسية

لمدرسة الأندلس النحوية خصائص وسمات ميّزتها عن غيرها من المدارس النّحويّة الأخرى، ومن أهمّ وأشهر هذه السمات نذكر:

1. كثرة الاحتجاج بالقرآن وقراءاته

أكثر نحاة الأندلس من الاحتجاج بالقرآن وقراءاته المتواترة منها والشاذة، ودافعوا عن هذه الأخيرة ضدّ كلّ من حاول الطّعن فيها، ومن هؤلاء المدافعين ابن مالك الذي كان يرد على كل من وصف قراءة ما باللّحن.[2]

2. رفضهم التعليل في النحو العربي

تميّز نحاة الأندلس في القرن السابع الهجري بنفورهم من التّعليل؛ الذي أفسد النحو العربي وأدخله في متاهات هو في غنًى عن الكثير منها –وقد وصفوه– بأنه هذيان من القول وخروج عن منهج التعليم.[3]

ويظهر ذلك جليًّا عند ابن مضاء في كتابه "الردّ على النحاة"؛ الذي دعا فيه إلى ضرورة إلغاء العامل والعلل الثواني والثوالث، وإبطال القياس، وترك المسائل النظريّة وإسقاط كل ما لا يفيد في النطق.[4]

---

[1]– عبده الراجحي، **دروس في المذاهب النحوية**، ص216.

[2]– ينظر: عبد القادر رحيم الهيتي، **خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري**، جامعة قاريونس بنغازي، ط2، 1993، ص149.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص183.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص189.

وابن مضاء بدعوته هذه استطاع أن يخطوا خطوة هامة في تطوير النحو العربي وتخليصه من التّعليل والتّأويل، لما لها من دور كبير في عملية تيسير النّحو وتسهيله على طلاّب العلم.

3. وضع المتون النّحوية المنظومة

فرغبة العلماء في تسهيل النحو وتذليل مصاعبه كانت همًّا حمله الأندلسيون، ورأوا أنّ النّظم التّعليمي هو أسهل الطّرق وأقصرها لتيسير النّحو وتسهيله؛ لذلك عملوا على نظم قواعد النحو العربي شعرا تعليميّا يسهل حفظه واسترجاعه عند الحاجة، وقد أبدع نحاة الأندلس في هذا النّوع من التّأليف، حيث استطاعوا أن ينظموا في مختلف جزئيّات قواعد النّحو العربيّ، سواء أكان بنظم الألفيات وعلى رأسهم ابن مالك في ألفيته، والتي أظهرت براعة فائقة في انتهاج سبيل التيسير، أو بنظم الموضوعات المختلفة والجزئيّات الدقيقة، أو نظم قواعد النّحو على شكل أسئلة وأجوبة، وقد أظهر هذا النّظم الأندلسي مدى ما وصل إليه نحاة الأندلس في فهم علم النحو ودقائقه وخفاياه.[1]

4. اهتمامهم بكتب النّحو المشرقية

أولى نحاة الأندلس في القرن السّابع اهتماما كبيرا وعناية فائقة بكتب النّحو المشرقيّة: البصرية منها والكوفية والبغدادية، وذلك بدراستها ومحاولة تبسيطها وتوضيحها عن طريق وضع الشروح والتّعليقات عليها، ومن الكتب التي حازت اهتمامهم: كتاب سيبويه، وكتاب "الجمل" للزجّاجي، وكتاب "الإيضاح" لأبي عليّ الفارسي...[2]

---

[1]- ينظر: فادي صقر أحمد عصيدة، **جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي**، رسالة "ماجيستر"، اللغة العربية وآدابها، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين: 2006، ص154- 174.

[2]- ينظر: عبد القادر رحيم الهيتي، **خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري**، ص218.

5. اهتمامهم بكتب النّحو المعاصرة

اهتمّ نحاة القرن السابع الأندلسيّون بكتب النّحو المعاصرة لهم في تلك البلاد، فمن ذلك شرحا الجزولية للشلوبين والشريشي للدرة الألفية المعروفة بألفية ابن معط، وإعادة الجزولي كتابة مقدمته المعروفة بـ "قانون النحو".[1]

من خلال عرضنا لخصائص المدرستين النحويتين (البصرة والأندلس)، نلاحظ أن هذين الأخيرتين قد اتّفقتا في الاحتجاج بالقرآن وكلام العرب واختلفتا في قضيّة التّعليل؛ التي اعتمدها البصريون كعنصر أساسي في الدّرس النحوي، ورفضها الأندلسيّون ودعوا إلي تيسير النّحو وتسهيله لطلاّب النحو. أما فيما يخص موقفهما من الاحتجاج بالحديث فسنجيب عنه في الفصل الثاني.

[1]– ينظر: المرجع السابق، ص236.

الفصل الأول

الاحتجاج بالحديث الشريف

عند النحاة

سبق وقلنا أن آراء النحاة مختلفة في الاحتجاج بالحديث الشريف، وسنتطرق في هذا الفصل إلى موقف كلّ من النحاة القدماء والمتأخرين والمحدثين من قضية الاحتجاج بالحديث الشريف.

المبحث الأول: الحديث الشريف بين المفهوم و المصطلح

قبل أن نتطرّق إلى موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، رأينا أنّه من الواجب علينا أن نعرّف بالحديث لغة واصطلاحا، والتطرّق إلى تدوينه، لأنّ له علاقة بموضوعنا، وذلك لأنّ كثيرا ممّن امتنع عن الاحتجاج بالحديث إنّما كان بسبب عدم تدوينه في عهد الرسول –صلى الله عليه وسلم–، الأمر الذي جعل الكثير من الأحاديث تروى بالمعنى.

1. مفهوم الحديث

لغة :

جاء في لسان العرب: «الحديث نقيض القديم ... والحديث هو الخبر، والجمع أحاديث... عن الزجاج؛ والحديث: ما يحدّث المحدث تحدثا، يقول تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى/11]؛ أي بلّغ ما أرسلت به وحدّث بالنبوّة الّتي أتاك الله،... أمّا أحاديث النبي –صلى الله عليه وسلم– فلا يكون واحدها إلاّ حديثا».[1]

وعُرّف في المعجم الوسيط: «حدث الشيء حدوثًا، وحداثة، نقيض قَدُم... حدّث وروى حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، والحديث كل ما يتحدّث به من كلام وخبر... وكلام رسول الله –صلى الله عليه وسلم–».[2]

---

[1]– ابن منظور، **لسان العرب**، ص75– 76.

[2]– مجمع اللغة العربية ، **المعجم الوسيط**، إخراج: إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات وآخرون، دار الدعوة، القاهرة، دط، دت، ص159–160.

يصبّ المفهومان اللّغويّان في معنى واحد متّفق عليه، وهو أنّ الحديث كلام رسول الله –صلى الله عليه وسلم–.

اصطلاحا:

يطلق الحديث في اصطلاح جمهور المحدثين على: «ما أُضيف إلى النبيّ –صلى الله عليه وسلم– من قول أو فعل أو تقرير أو صفة»[1]« خُلقية أو خَلقية».[2]

فالقول هو«الألفاظ النبوية»[3] ومثاله: ما روي أنّه –صلى الله عليه وسلم– قال: (إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى).[4]

والفعل هو «التصرّفات النبويّة العمليّة»[5] ومثاله: قول السيّدة عائشة –رضي الله عنها–: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ: لاَ يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: لاَ يَصُومُ).[6]

والتقرير«ما يقع من غيره –صلّى الله عليه وسلم– بإطّلاعه أو علمه فلا ينكره»[7] ومثاله: حديث معاذ بن جبل –رضي الله عنه– عندما أرسله إلى اليمن حيث قال لمُعاذ: ("كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟"، قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: "فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟"، قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، قَالَ: "فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ

---

[1]– عبد العاطي محمد شلبي، **الخطابي وغريب الحديث**، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2006، ص11.

[2]– محمد عجاج الخطيب، **السنة قبل التدوين**، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط3، 1980م، ج1، ص16.

[3]– عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ج2، ص17.

[4]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: بدأ الوحي، باب: كيف كان بدأ الوحي إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، رقم الحديث: 1، ص6.

[5]– عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ص18.

[6]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: الصوم، باب: صوم شعبان، رقم الحديث 1969، ص38.

[7]– عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ص18.

رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟" قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي، وَلَا آلُو فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– صَدْرَهُ، وَقَالَ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ، رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ").[1]

والصفة هي «خصائص بشريّته» –صلى الله عليه وسلم– فيما لا يرجع إلى كسبه وعمله.[2] فالخُلقية؛ مثل ما رواه أبو سعيد الخدري –رضي الله عنه–: (كَانَ النَّبِيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ العَذْرَاءِ فِي خِدْرِهَا، وكان إِذَا كَرِهَ شَيْئًا رأيناه فِي وَجْهِهِ).[3] والخَلقية؛ مثل ذلك الحديث: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–:أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهًا وَأَحْسَنَهُم خَلْقًا، لَيْسَ بِالطَّوِيلِ البَائِنِ، وَلاَ بِالقَصِيرِ).[4]

وهناك من ربط الحديث بالنبيّ –صلى الله عليه وسلّم– ومن حوله من الصحابة والتابعين. يقول أحد الدارسين: «هو ما أضيف إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلقية أو خَلقية، أو أضيف إلى الصحابيّ أو التابعيّ من قول أو فعل».[5]

والحديث عند النحاة هو «قول النبيّ –عليه الصلاة والسلام– فقط، فقد اهتمّ النحويّون بالقول؛ لأنه موضوع النحو ومنبع استدلالهم ومرجع أحكامهم».[6]

---

[1]– أبو داود، **السنن**، كتاب: الأقضية، باب: اجتهاد الرأي في القضايا، رقم الحديث: 3592، ص303.

[2]– عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ص18.

[3]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: المناقب، باب: صفة النبي –صلى الله عليه وسلم–، رقم الحديث 3562، ص190، بلفظ (وَإِذَا كَرِهَ شَيْئًا عُرِفَ فِي وَجْهِهِ).

[4]– المصدر نفسه، رقم الحديث 3549، ص 188.

[5]– عبد الماجد الغوري، **المدخل إلى دراسة علوم الحديث**، دار بن كثير، دمشق، بيروت، ط1،/2009م، ص11.

[6]– يحي عبد الرؤوف جبر، **(الشاهد اللغوي)**، مجلة النجاح للأبحاث، العدد السادس، 1992م، 1992م ،مج2، ص268.

2. تدوين الحديث

إنّ الحديث الشريف لم يدوّن تدوينا كاملا في عهد الرسول –صلىّ الله عليه وسلّم– كما دُوّن القرآن الكريم، وقد مرّ تدوين الحديث بمراحل منتظمة حقّقت حفظه وصانته من العبث:

«في عهد الصحابة وأوائل التّابعين؛ الذين اعتنوا به عناية فائقة، ومن أولئك عبد الله بن عمرو بن العاص، وسعد بن عبادة، وسمرة بن جندب. وفي عهد عمر بن عبد العزيز؛ الذي طلب من عماله كتابة الحديث وتدوينه، فأخذت كتب الحديث تظهر في القرن الثاني الهجري، وممّن كان له كتب في هذا القرن: عبد الملك بن جريج، وسعيد بن أبي عروة، ومالك بن أنس. وفي القرن الثالث بدأت مرحلة المسانيد والصحاح، فكان مسند الإمام أحمد وصحيحا البخاري ومسلم وغير ذلك».[1]

وكما هو معلوم أن علماء الحديث جوّزوا رواية الحديث بالمعنى، وحاصلُ هذا أن يُروى الحديث عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بمعناه لا بلفظه، ممّا أثّر تأثيرا مباشرا في الاحتجاج بالأحاديث لإثبات قواعد النحو عند علماء العربية.

المبحث الثاني: الاحتجاج بالحديث الشريف عند النحاة

تباينت مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف بين مجيز ومتوسط ورافض ولكل أسبابه التي سيفصلها البحث.

1. القدامى والاحتجاج بالحديث

انصرف النحاة القدامى (بصريون وكوفيون) عن الاحتجاج بالحديث الشريف؛ وهي فكرة تمتدّ جذور القول بها إلى أبي حيان الأندلسي (ت745هـ) ومن قبله ابن الضائع الأندلسي (ت680هـ) الذي قال في ذلك: «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمّة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على

[1]– عبد القادر رحيم الهيتي، **خصائص المذهب الأندلسي**، ص157–158.

القرآن وصريح النّقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي –صلى الله عليه وسلم– لأنّه أفصح العرب».[1]

وقال أبو حيّان في "شرح التسهيل": «إنّ الواضعين الأوّلين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمّة البصريين والكسائي والفرّاء، وعليّ بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمّة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس».[2]

نلاحظ أنّهما نسبا إلى النحاة الأوائل البصريين والكوفيين ومن تابعهم من المتأخرين من نحاة المدرستين ومن غيرهم من نحاة بغداد وأهل الأندلس ترك الاحتجاج بالحديث النبوي.

وكذلك نسب الشاطبي إلى النحويين الأوائل تركهم الاحتجاج به، وينفي أن يكونوا قد اعتمدوا عليه فيقول: «لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تُنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رُواته اعتنوا بألفاظه لما ينبني عليه في النحو...».[3]

ومن العلماء المعاصرين الذين أكّدوا رأي الشاطبي وغيره ممّا سبق، مهدي المخزومي الذي قال: «أما الحديث فلم يجوّز اللغويون والنحاة الأوّلون كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد من البصريين، والكسائي، وهشام، والفراء،

---

[1]- جلال الدين السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص95.
[2]- المصدر نفسه، ص90-91.
[3]- عبد القادر البغدادي، **خزانة الأدب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م، ص12.

وغيرهم من الكوفيين الاستشهاد به في النحو، وحكاهم المتأخرون من بغداد والأندلس».[1]

ثم قال وهو يتحدث عن موقف الكسائي من الاحتجاج بالحديث: «وقد تأثّر الكسائي فأخرج الحديث عن نطاق المصادر التي يحتجّ بها أو يستدلّ بها على إثبات أصل أو تصحيح حكمٍ».[2] وقد علّل المخزومي عدم احتجاج الكسائي بالحديث في قوله: «إنّ امتناع الكسائي عن الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به أثر من أثار المدرسة البصرية».[3]

يُفهم من قوله أنّه لا تعارض بين موقف الكسائي وموقف الكوفيين من الاحتجاج بالحديث الشريف؛ لأنّ الكسائي شيخ المدرسة الكوفية، وما يُنسب إليه من آراء وما يتّخذه من مواقف تُنسب بطبيعة الحال إلى مدرسة الكوفة، فبما أنّ الكسائي لم يحتج بالحديث وكان متابعا في ذلك للبصريين فإنّ الكوفيين لم يحتجّوا به.

ونرى في قول شوقي ضيف ما يؤكّد ذلك حين قال عن البصريين: «كانوا لا يحتجّون بالحديث النبوي، ولا يتّخذونه إماما لشواهدهم وأمثلتهم، لأنّه روي بالمعنى إذ لم يُكتب ولم يُدوّن إلاّ في المائة الثانية للهجرة، ودخلت في روايته كثرة الأعاجم، فكان طبيعيا أن لا يُحتجّ بلفظه...، وتبعهم نحاة الكوفة».[4]

والذي نستخلصه من أقوال هؤلاء العلماء وغيرهم أن النحاة القدامى (بصريين، كوفيين، بغداديين) لم يحتجّوا بالحديث لأسباب حدّدها المتأخرون؛ والتي سيتمّ التفصيل فيها لاحقا.

---

[1]- مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ص52.
[2]- المرجع نفسه، ص117.
[3]- المرجع نفسه، ص117.
[4]- شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص19.

2. المتأخرون والاحتجاج بالحديث

إنّ المطّلع على المصادر التي تناولت قضيّة الاحتجاج بالحديث بالدراسة يجد النّحاة المتأخرين أنفسهم وقفوا مواقف متباينة اتّجاه هذه القضيّة، وقد قسّمهم الدارسون إلى ثلاثة اتجاهات:

- ✓ اتّجاه منع الاحتجاج به مطلقا، تزعّمه أبو حيان الأندلسي وشيخه الحسن بن الضائع.
- ✓ اتّجاه أجاز الاحتجاج بالحديث كلّه، تزعّمه ابن مالك الأندلسي وابن هشام الأنصاري.
- ✓ اتّجاه اتّخذ الوسط سبيلا في هذا الأمر، تزعّمه أبو الحسن الشاطبي الأندلسي وتبعه في ذلك السيوطي في "الاقتراح".

الاتجاه الأول: منع الاحتجاج بالحديث

ذهب أصحاب هذا الاتّجاه إلى رفض الاحتجاج بالحديث، وقد تحدّث ابن الطيب الفاسي عن موقف المانعين من الاحتجاج بقوله: «لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف العلماء في الاحتجاج بالحديث الشريف إلاّ ما أبداه الشيخ أبو حيان في "شرح التسهيل" وأبو الحسن بن الضائع في "شرح الجمل"، وتابعهما في ذلك السيوطي».[1]

فقد كان أبو حيان على رأس المانعين للاحتجاج بالحديث؛ حيث تبع في ذلك شيخه الحسن بن الضائع الذي قال في شرح الجمل: «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمّة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النّقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النّقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي –صلى الله عليه وسلم–».[2]

---

[1]- محمود فجال، **الحديث النبوي في النحو العربي**، أضواء السلف، الرياض، ط2، 1997، ص113.
[2]- عبد القادر البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1، ص10.

إذن فقد عبّر ابن الضائع عن مذهبه الذي ينصّ على منع الاحتجاج بالحديث الشريف خير تعبير، وحجّته في ذلك هي عدم وثوقه أنّ ذلك لفظ الرسول –صلى الله عليه وسلم–، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنّما كان ذلك لأمرين:[1]

أحدهما: أنّ الرواة جوّزوا النّقل بالمعنى، فتجد قصّة واحدة قد جرت في زمانه –صلى الله عليه وسلم– فتنقل بألفاظ مختلفة نحو:[2] (زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ)، وفي رواية أخرى: (ملَّكْتُكَهَا بمَا معكَ من القرآن)، وفي الثالثة: (خُذْهَا بمَا معك من القرآن)، وفي الرابعة: (أَمْكَنَّاكَهَا بمَا معكَ من القرآن)، فنعلمُ يقينًا أنّه –صلى الله عليه وسلم– لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل لا يجزم بأنّه قال بعضها؛ إذ يُحتمل أنّه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأتِ بلفظه؛ إذ المعنى هو المطلوب، ولاسيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأمّا من ضبط اللغة فبعيد جدًّا، لاسيما في الأحاديث الطوال.[3]

وقد صرَّح بعض علماء الحديث بروايتهم للحديث بالمعنى؛ لصعوبة ضبط اللفظ الذي وُضع عليه، قال أبو سفيان الثوري: «إن قلت لكم: إنّي أحدِّثكم كما سمعتُ فلا تصدِّقوني، إنَّما هو المعنى ومن نظر في الحديث أدنى نظر عَلِم علم اليقين أنّهم إنّما يروون بالمعنى»[4]، فهذا هو سبب تعدّد لفظ الحديث في كتب الحديث.

ثانيهما: أنّه وقع اللّحن فيما رُوي من الحديث؛ لأنّ كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللّحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك.[5]

تبع أبو حيان أستاذه ابن الضائع وسار على دربه، حيث انتقد ابن مالك انتقادا شديدا لإكثاره الاحتجاج بالحديث فقال: «قد أكثر المصنِّف من الاستدلال بما وقع في

---

[1]- ينظر: محمد خان، **أصول النحو العربي**، ص36.
[2]- البخاري، **الصحيح**، كتاب: النكاح، باب: إذا كان الولي هو الخاطب، رقم الحديث: 5132، ص17.
[3]- عبد القادر البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1، ص11.
[4]- المصدر نفسه، ج1، ص11.
[5]- سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، ص48.

الأحاديث على إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب، وما رأيتُ أحدا من المتقدّمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره».[1]

إذن انصرف نحاة هذا الاتّجاه عن الاحتجاج بالحديث الشريف بحجّة أنّ الحديث رُوي بالمعنى، وأنّه وقع اللّحن كثيرا فيما رُوي منه؛ لأنّ الروّاة لم يكونوا عربا، إضافة إلى كون القدماء لم يعتدّوا به مصدرا من مصادر الاحتجاج في تقعيد القواعد النحوية.

وقد تبع السيوطي أبا حيان في إنكاره على ابن مالك الاحتجاج المطلق بالحديث مثبتا أنّ الرواة كانوا ينقلون بالمعنى، فيقول: «وممّا يدلّ على صحّة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أنّ ابن مالك استشهد على لغة (أَكَلُونِي البَراغيث) بحديث الصحيحين (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ: مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ)[2]، وأكثر من ذلك حتى صار يسمّيها "لغة يتعاقبون"».[3]

نلاحظ أن هذا الاتجاه قد سلك مسلك القدامى الذين أسقطوا من أصولهم الاحتجاج بالحديث، وذلك لأن الرواة جوزا النقل بالمعنى، وأنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث.

الاتجاه الثاني: صحة الاحتجاج بالحديث النبوي

ذهب أصحاب هذا الاتّجاه إلى جواز الاحتجاج بالحديث، وقد أشار أبو الطيب الفاسي إلى موقفهم فقال: «ذهب إلى الاحتجاج بالحديث جمعٌ من أئمّة اللّغة منهم: ابن مالك، ابن هشام، الجوهري، صاحب البديع، الحريري، ابن سيده، ابن فارس، ابن خروف، ابن جني، ابن بري، والسهيلي وغيرهم ممن يطول ذكره»[4]، فكل هؤلاء وغيرهم من المجوّزين للاحتجاج بالحديث.

---

[1]- عبد القادر البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1، ص13.

[2]- البخاري،**الصحيح**، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج/4]، رقم الحديث:7429، ص126.

[3]- جلال الدين السيوطي، **الاقتراح في علم أصول علم النحو**، ص96.

[4]- عبد القادر رحيم الهيثي، **خصائص مذهب الأندلس النحوي**، ص167.

لكنّ ابن مالك قد فاقهم في ذلك كلّه وبلغ الذروة في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"؛ الذي حاول فيه حلّ الإشكالات التي وردت في الأحاديث على أساس قواعد النّحو العربي والذي أورد فيه مائتين واثنتين وستين حديثا.[1]

كما أنّ ابن هشام (تلميذ أبي حيان ونقيضه في مذهبه إزاء الاحتجاج بالحديث) قد أكثر من الاحتجاج به كثرة فاقت احتجاج ابن مالك[2]، إضافة إلى أنّ البغدادي يعدّ من المجيزين للاحتجاج بالحديث مطلقا، والذي قال: «والصّواب جواز الاحتجاج بالحديث للنّحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روى عن الصحابة وأهل البيت».[3]

وقد أيّد البدر الدمّاميني هذا الاتّجاه، وتابعه وردّ على أبي حيان ومتابعيه في قوله: «قد أكثر المصنِّف من الاستدلال بالأحاديث النبوية وشنّع أبو حيان عليه، وقال: إن ما استند إليه من ذلك لا يتمّ له لتطرّق احتمال الرواية بالمعنى فلا يوثق بأنّ ذلك المحتجّ من لفظه –عليه الصلاة والسلام– حتىّ تقوم به الحجّة، وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوّب رأي ابن مالك فيما فعله...»[4] بناءً على عدّة حجج سنذكرها لاحقا.

كما كان ابن الطيب المغربي (ت1170هـ) من أشدّ المدافعين والمتحمّسين لهذا الرأي والرادّين على المانعين لحجيّة الحديث.[5]

وممّا استند عليه هؤلاء في تجويزهم الاحتجاج بالحديث هو:«الإجماع على أنّه – صلى الله عليه وسلم– أفصح العرب لهجة، وأنّ الأحاديث أصحّ سندا ممّا ينقل من أشعار العرب...».[6]

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص171. وينظر: محمود فجال، **الحديث النبوي في النحو العربي**، ص106.
[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص106.
[3]- عبد القادر البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1، ص6-7.
[4]- المصدر نفسه، ج1، ص14.
[5]- ينظر: خديجة الحديثي، **موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف**، ص24.
[6]- محمد سالم صالح، **أصول النحو (دراسة في فكر الانباري)**، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2006، ص240.

أما عن أدلّة المجوّزين في الردّ على المانعين؛ فعلى الرّغم من الأسباب التي ذكرناها سابقا، والتي كانت حجّة للمانعين في رفضهم لقضية الاحتجاج بالحديث فإنّنا نجد في المقابل المجيزين الاحتجاج به يردّون على اعتراضات هؤلاء المانعين بدلائل دعّموا بها موقفه من الاحتجاج بالحديث منها:

- ✓ تجويز الرواية بالمعنى: «يجيبون عليه بأنّ الأصل الرواية باللّفظ ومعنى تجويز الرواية بالمعنى؛ أنّ ذلك احتمال عقليّ فحسب لا يقين بالوقوع، وعلى فرض وقوعه فالمغيّر لفظا بلفظ في معناه عربي مطبوع. يُحتجّ بكلامه في اللّغة، ونحن نعرف مقدار تحرّي علماء الحديث وضبطهم بألفاظه في التحرّي والدقّة».[1]
- ✓ وقوع اللّحن فيما روي من الحديث قليل جدّا «لا يبنى عليه حكم، وقد تنبّه إليه النّاس وتحاموه ولم يحتجّ به أحد، ولا يصحّ أن يُمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح إلاّ إن جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم لأن بعض الناس يلحن فيه».[2]

فقول المانعين أنّ بعض الروّاة كانوا أعاجم وبذلك كانوا يلحنون دون أن ينتبهوا إلى ذلك، فعليهم أن لا ينسوا أنّ ذلك كان موجودا أيضا في غير نصوص السنّة كمادة اللّغة (شعر ونثر) التي اعتمد عليها النّحاة، ومع ذلك قُبلت في الدراسة من غير ردّ لأنّ العبرة كانت بغلبة العصر لا بلحن الأفراد.[3]

- ✓ وأما ادّعاء أبي حيان من أنّ المتأخرين تابعوا المتقدّمين في عدم الاحتجاج بالحديث، «فمردود بأنّ كتب النحاة الأندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث، وقد استدلّ بالحديث الشريف الصقلّي والشّريف الغرناطي في شرحيهما كتاب سيبويه، وابن

---

[1]- سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، ص51.
[2]- المصدر نفسه، ص52.
[3]- ينظر: محمد عيد، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة (رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث)**، دار السلام الجديدة، القاهرة، ط3، 1988، ص114.

الخباز في شرح ألفية ابن معط، وأبو علي الشلوبين في كثير من مسائله، وكذلك استشهد بالحديث السّيرافي والصفّار في شرحهما كتاب سيبويه».[1]

✓ «أضاف بعض المحدثين دليلا آخرا يتمثّل في أنّ المانعين أنفسهم قد احتجوا بالحديث في مؤلفاتهم وخاصّة أبو حيان؛ الذي احتجّ بالحديث على إثبات القواعد النحوية سواء كانت في معرض التدليل على القاعدة، أو في معرض الردّ على معارضيه»[2]، وما يثبت ذلك:

احتجاجه بقول الرسول –صلى الله عليه وسلم– (أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش، واستُرضعت من بني سعد) على أنّ (بيد) بمعنى (غير).[3]

احتجاجه بقول الرسول –صلى الله عليه وسلم– في صفة الحال (أعْوَرُ عَينِه اليُمنَى)[4] على أن "اليمنى" صفة لعين وعين معمول الصفة.[5]

احتجاجه بقول الرسول –صلى الله عليه وسلم– (ثم أتبعه بستٍ من شوّال) على جواز تذكير العدد إذا حذف المعدود.[6]

ومن خلال ما ذكرناه نلاحظ أنّ معظم المجوّزين للاحتجاج بالحديث كانوا من النحويين الأندلسيين كابن مالك، السهيلي، ابن خروف وغيرهم؛ الذين اعتدّوا بالحديث في إثبات قواعد اللغة العربية وعدّوه ركنًا قويمًا قامت عليه كتبهم النحويّة مخالفين الاتّجاه الأوّل الذي منع الاحتجاج بالحديث الشريف.

---

[1]- سعيد الأفغاني ، **في أصول النحو**، ص54.

[2]- **صالح أحمد صفار، (النحويون والحديث الشريف دراسة في إشكالية الاستشهاد النحوي بالحديث الشريف)**، مجلة الساتل، جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، دع، دس، ص52.

[3]- أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تح: رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، مصر، ط1، 1998، ج 3، ص111.

[4]- ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، باب: ذكر الدجال، رقم الحديث: 2127، ص95.

[5]- أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ج5، ص2354.

[6]- المصدر نفسه، ج2، ص750.

الاتجاه الثالث: التوسط بين المنع و الجواز

بعد أن تطرّقنا إلى موقف المانعين والمجوّزين وعرضنا نحاة كل فريق منهما، نتطرق لموقفِ اتّجاهٍ ثالثٍ اتّخذ الوسط سبيلا في قضيّة الاحتجاج بالحديث تزعّمه أبو الحسن الشاطبي (ت790هـ)؛ الذي أجاز«الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها»[1]، حيث أنّه لم يوافق المانعين في إطلاقهم، كما لم يوافق المجوّزين أيضا، فنجد معارضته للمانعين في قوله: «لم نجد أحدا من النّحويين استشهد بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنّها تُنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها».[2]

أما معارضته المجوّزين فتتّضح من خلال قوله عن ابن مالك: «وابن مالك لم يفصّل هذا التفصيل الضروري الذي لا بدّ منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقا،... ولا أعرف له سلفًا إلاّ ابن خروف فإنّه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع: لا أعرف هل يأتي بها مستدلاّ بها، أم هي لمجرد التّمثيل؟ والحقّ أنّ ابن مالك غير مصيب في هذا فكأنّه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف».[3]

ومنه نجد أنّ الشاطبي يفرّق بين الأحاديث التي اعتنى الروّاة بألفاظها والأحاديث التي رويت بالمعنى، فهو لا يطرح الأحاديث جملة، كما لا يقبلها جملة إنّما يفرّق بينها، لذلك نجده قد طعن فيما ذهب إليه المانعون في عدم احتجاجهم بالحديث مطلقا واحتجاجهم بكلام العرب شعره ونثره، كما اعترض على موقف ابن مالك في احتجاجه المطلق في جميع الأحاديث دون استثناء.

وبهذا الاعتراض على الفريقين وصل إلى موقف وسط قسّم فيه الحديث إلى قسمين:

---

[1]- عبد القادر البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1، ص12.
[2]- المصدر نفسه، ج1، ص12.
[3]- المصدر نفسه، ج1، ص12.

1. قسم عُرف اعتناء ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

2. قسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته –صلى الله عليه وسلم– ككتابه لهمدان وكتابه لوائل ابن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية.[1]

ولم يكن الشاطبي الوحيد الذي وقف هذا الموقف الوسط بين الموقفين السابقين إنّما تبعه في ذلك السيوطي الذي قال: «وأما كلامه –صلى الله عليه وسلم– فيستدلّ منه بما ثبت أنه قاله على اللّفظ المرويّ»[2]، ثم يستدرك ذلك فيقول: « وذلك نادر جدّا، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضا فإنّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عباراتهم، فأبدلوا لفظا بألفاظ ولهذا ترى الحديث الواحد مرويّا على أوجه شتّى بعبارات مختلفة».[3]

يظهر لنا من كلامه جواز الاحتجاج بالحديث الذي رُوي بألفاظ النبيّ –صلى الله عليه وسلم–، وهي نادرة جدّا في رأيه، وبذلك فهو يقف بين المجوّزين والمانعين للاحتجاج بالحديث الشريف.

وقد «وقف هذا الموقف المعتدل من الباحثين المحدثين محمد الخضر حسين»[4]، «غير أنّه أكثر توسّعا».[5] وهذا ما سنحاول توضيحه فيما سيأتي.

ومن الواضح أنّ هذا الاتّجاه يتّفق إلى حدّ كبير مع الاتّجاه الأوّل؛ في أن ما يرفض من الحديث أساسه الرواية بالمعنى، وهو الأساس نفسه الذي بنى عليه الرفض المطلق،

---

[1]- خديجة الحديثي، **موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف**، ص26.
[2]- جلال الدين السيوطي، **اقتراح في علم أصول النحو**، ص89.
[3]- المصدر نفسه، ص89.
[4]- محمد سالم صالح، **أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري)**، ص243.
[5]- صالح أحمد صفار، **(النحويون والحديث الشريف دراسة في إشكالية الاستشهاد النحوي بالحديث الشريف)**، مجلة الساتل، ص56.

فهو رأي لا يختلف عن الرأي السابق إلاّ من حيث إمكان التأكّد من أنّ بعض الأحاديث رويت بلفظه –صلى الله عليه وسلم– وأكثرها روي بالمعنى.

بعد هذا العرض السريع لمواقف النحاة القدامى والمتأخرين من قضيّة الاحتجاج بالحديث الشريف، نستنتج أنّ النّحاة لم يتّخذوا منهجا معيّنا اتجاه هذه القضيّة؛ لأنّ منهم من رفضه ومنهم من جوّزه، ومنهم من لا يعلّق عليه لا بالقبول ولا بالرفض.

3. المحدثون و الاحتجاج بالحديث

ذهب العلماء المحدثون إلى جعل الحديث النبوي موردا بعد القرآن الكريم في الاحتجاج به، فلم يذهب أحدٌ منهم مذهب المانعين كابن الضائع وأبي حيان، بل توسّط بعضهم، واندفع الأكثرون يدافعون عن الحديث النبوي ومنزلته والاحتجاج به.

ومن أبرز المعاصرين الذين دافعوا عن الاحتجاج بالحديث محمد الخضر حسين؛ الذي تحدّث في بحثه المعنون بـ (الاستشهاد بالحديث في اللغة) عن الخلاف بين علماء العربية في قضيّة الاحتجاج بالحديث، والذي كان سببا لقيامه بهذا البحث، فذكر وجهة نظر المانعين مطلقًا، والمجوّزين مطلقًا[1]، وقد كانت خلاصة بحثه تقسيم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول:

الأحاديث الّتي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في اللّغة (والقواعد) وهي ستة أنواع:

أولها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله: (حمي الوطيس) وقوله: (مات حتف أنفه) وقوله (ارجعن مأزورات غير مأجورات).

ثانيها: ما يروى من الأقوال التي كان يتعبّد بها، أو أمر بالتعبّد بها كألفاظ القنوت والتحيات، وكثيرا من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

[1]- ينظر: خديجة الحديثي، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، جامعة الكويت، دط، 1974، ص66.

ثالثها: ما يروى أنّه كان يخاطب كلّ قوم من العرب بلغتهم، ومما هو ظاهر أن الروّاة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعدّدة واتّحدت ألفاظها؛ لأنّ اتّحاد الألفاظ مع تعدّد الطرق دليل على أن الروّاة لم يتصرّفوا في الألفاظ.

خامسها: الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك ابن أنس وعبد الملك بن جريح و الإمام الشافعي.

سادسها: ما عرف من حال روّاته أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي ابن المديني.[1]

القسم الثاني:

الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها، وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصّدر الأوّل وإنّما تروى في بعض كتب المتأخرين...[2]

القسم الثالث:

الأحاديث التي يصحّ أن تختلف الأنظار في الاحتجاج بألفاظها، وهي التي دوّنت في الصدر الأول ولم تكن من الأنواع الستّة المبيّنة آنفا وهي على نوعين:

1. حديث يرد لفظه على وجه واحد: فالظاهر صحّة الاحتجاج به؛ نظرا إلى أنّ الأصل الرواية باللّفظ، وإلى تشديدهم الرواية في المعنى، ومثال هذا النوع أن الحريري أنكر على النّاس قولهم قبل الزوال (سهرنا البارحة) قال: وإنّما يقال (سهرنا الليلة). ويقال

[1]- محمد حسن حسن جبل، **الاحتجاج بالشعر في اللغة**، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، 1986، ص73-74.

[2]- محمود حسن عبد العزيز، **القياس في اللغة العربية**، دار الفكر الغربي، القاهرة، دط، 1995، ص92.

بعد الزوال (سهرنا البارحة). والشاهد على صحّة ما يقوله الناس حديث النبي –صلّى الله عليه وسلّم– كان إذا أصبح قال: (هل رأى أحد منكم البارحة رؤيا؟).[1]

2. حديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه: وقد رجّح محمد حسين الأخذ به، يقول محمد سعيد الأفغاني في كتابه "في أصول النحو": «وأمّا الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية... فنجيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها أحد المحدثين بأنّها وهم من الراوي. وأمّا ما يجيء في رواية شاذّة، أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين: أنّها غلط من الراوي فنقف دون الاستشهاد بها.[2]

ومنه نستنتج أنّه يجوز الاحتجاج بألفاظ رُويت في كتب الحديث المدوّنة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية، ولا يحتجّ بالألفاظ التي تأتي في رواية شاذّة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف.

هذه هي الشروط التي وضعها الشيخ محمد الخضر حسين للأحاديث التي يصح الاحتجاج بها، والأنواع التي لا يصح الاحتجاج بها.

اعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا البحث وناقشه واستفاد ممّا قدّمه الشيخ محمد الخضر حسين وأصدر قراره فيه وهو: «اختلف علماء العربيّة في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم».[3] وقد رأى المجمع الاحتجاج بالأحاديث في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

1. لا يحتجّ في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأوّل ككتب الصّحاح في السنّة النبويّة فما قبلها.

2. يحتجّ بالحديث المدوّن في هذه الكتب الأنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ– الأحاديث المتواترة المشهورة.

---

[1]– سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، ص57.

[2]– المصدر نفسه، ص 58.

[3]- خالد ابن مسعود بن فارس العصيمي، **القرارات النحوية والتصريفية**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار بان حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص680.

ب –الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ت –الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم.

ث –كتب النبيّ– صلّى الله عليه وسلّم–.

ج–الأحاديث المرويّة لبيان أنه– صلى الله عليه وسلم – يخاطب كل قوم بلغتهم.

ح –الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: القاسم ابن محمد ، ورجاء بن حيوه، وابن سيرين.

خ –الأحاديث المرويّة من طرق متعدّد وألفاظها واحدة.[1]

ويعدّ هذا القرار خطوة كبيرة نحو اتّساع دائرة الاحتجاج بالحديث، وينبغي أن لا يقصر الاحتجاج به على مادوّن في كتب الصحاح الست وحدها، بل ينبغي أن يضاف إليها كل الكتب الموثوق بها[2]، إضافة إلى أقوال الصحابة والتابعين لأنّهم من فصحاء العرب. فلماذا لا نحتج بأقوالهم وأثارهم، ونحتج بأشعار الشعراء الذين يتصفون بالمجون، وغيرها من الصفات.[3]

إضافة إلى محمد الخضر حسين نجد العلماء المحدثين قد تتابعوا على الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف نذكر منهم سعيد الأفغاني في كتابه "أصول النحو"، خديجة الحديثي في كتابها "موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث"، محمود فجال في كتابه "الحديث النبوي في النحو العربي"...[4]

انتهي في هذا البحث إلى أنّه يجوز الاحتجاج بالحديث وفقا للشروط التي قرّرها مجمع اللغة العربية في القاهرة.

---

[1]– المرجع السابق، ص680.

[2]– عبد القادر رحيم الهيثي، **خصائص المذهب الأندلسي**، ص179.

[3]– سارة أحمد معروف، **الحذف في الحديث النبوي الشريف**، رسالة "ماجيستر"، جامعة أم درمان، السودان، الإسلامية، 2010، ص9.

[4]– ينظر: رياض بن حسن الخوام، **الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية**، ص12–13.

الفصل الثاني

الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف

بين المدرستين البصرية والأندلسية

سنحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على مسألة خلافية بين المدرسة البصرية والأندلسية ألا وهي الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، ونبيّن موقف كل مدرسة من الاحتجاج بالحديث ومنهجها في استحضار الأحاديث الشريفة، ومركّزين في ذلك على أهمّ القضايا النحوية الخلافية بين المدرستين.

المبحث الأول: موقف المدرسة البصرية من الاحتجاج بالحديث

لم يحتجّ البصريون بالحديث الشريف، بدعوى أنه روي بالمعنى؛ لأنّ الوفرة الوفيرة من روّاته كانوا من الأعاجم، ولأنّه نقل بالمعنى ولم ينقل بالحرف –كما مضى سابقا– وفي هذا يقول أبو حيان الأندلسي: «إنّ الواضعين الأوّلين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين لم يحتجوا بالحديث الشريف، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرين»[1]، ويوضّح ذلك ما قاله شيخه ابن الضائع: «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث... واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب...».[2]

نلاحظ من خلال هذين القولين أنّ البصريين لم يحتجّوا بالحديث الشريف. وقد أكّد معظم الباحثين المعاصرين في تاريخ نحو العربية أنّ النحاة البصريين كانوا يرفضون الاحتجاج بالحديث الشريف في مسائل النحو ومنهم: مهدي المخزومي الذي قال في ذلك: «أما الحديث فلم يجوّز النحاة الأوّلون كأبي عمر بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد الفراهدي وسيبويه من البصريين... الاستشهاد به».[3] وقد كانت لإبراهيم مصطفى

---

[1]– جلال الدين السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص95.

[2]– المصدر نفسه، ص95.

[3]– مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ص52.

نفس وجهة نظر هؤلاء، حيث قال: «أما الحديث فقد رفضوه جملة وقالوا رواته لا يحسنون العربية فيلحنون فلا حجة في الحديث والاستشهاد به».[1]

وإلى ذلك أشار شوقي ضيف وعبد العال سالم مكرم، «إذ استبعد البصريون من منهجهم الاعتماد على الحديث النبوي الشريف في تقعيد القواعد».[2]

ويكفي دلالة على ذلك ما فعله سيبويه في كتابه الضّخم، فلم يحتجّ فيه إلاّ بأحاديث قليلة جدا مقارنة بما احتج به من آيات قرآنية وأشعار، وقد وردت هذه الأحاديث على سبيل التوكيد لغيره من النصوص لا الاحتجاج، فلم يصرّح سيبويه بأن هذه العبارات التي احتجّ بها قي كتابه هي أحاديث للرسول –صلى الله عليه وسلم–، وهذا يعني أنه كان يَعدّ الحديث النبوي داخلا في كلام العرب[3] وليس قسما مستقلا بذاته، فقد كان يقدّم للحديث بمثل ما يقدّم به للشاهد من منثور كلام العرب[4] من مثل قوله: «ومثل ذلك...»[5] و«أمّا قولهم...»[6] و«كما قال ...»[7] وسيأتي ذكر بعض تلك الأحاديث لاحقا.

---

[1]– محمد عبابسة، **(نقد فكرة الاحتجاج في التراث العربي)**، مجلة حوليات التراث، كلية الآداب والفنون، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد11، 2011، ص22.

[2]– المرجع نفسه، ص22.

[3]– ينظر: محمد سالم صالح، **أصول النحو دراسة في فكر الأنباري**، ص236. وينظر: خديجة الحديثي. وينظر: محمد عيد، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**، ص109. وينظر: خديجة الحديثي، **موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف**، ص5.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص50.

[5]– سيبويه، **الكتاب**، تح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1، ص74.

[6]– المصدر نفسه، ج2، ص393.

[7]– المصدر نفسه، ج3، ص268.

أما بالنّسبة لهذه الأحاديث التي احتجّ بها سيبويه فعددها حسب ما أحصاه عبد السلام هارون ثمانية أحاديث[1]، وبعضها موجود في كتب الحديث على النحو الذي ذكرها أو على نحو يختلف زيادة أو نقصا أو إعرابا.[2]

كان منهج سيبويه في استحضاره الأحاديث أن لا يجعلها –كما قلنا سابقا– مصدرا للاحتجاج، إنّما يوردها على سبيل التمثيل والاستئناس لا غير، ومن أمثلة ذلك:

– قوله في "باب الفاعلين والمفعولين اللّذين كلّ واحدٍ منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك": «ومما يقوّي تركَ نحوِ هذا لِعلم المخاطَب، قولُه عزّ وجلّ: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب/35] فلم يُعمل الآخر فيما عمل فيه الأوّل استغناءً عنه، ومثل ذلك: (ونخلع ونترك من يفجرك)».[3]

استشهد سيبويه بحديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم– وشبّهه بالآية الكريمة وعضد وأيّد به ما جاء فيها.

– وقوله في "باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا": «وأما قولهم: (كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَة، حتَّى يَكُونَ أبواهُ هُمَا اللّذانِ يُهوِّدَانِه وَيُنَصِّرانِه)[4] ففيه ثلاثة أوجه: فالرّفع وجهان، والنّصب وجه واحد.

فأحد وجهي الرفع؛ أن يكون المولود مضمرا في "يكون"، و"الأبوان" مبتدآن، وما بعدهما مبني عليهما، كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه اللّذان يهوّدانه وينصّرانه، ومن ذلك قول الشاعر(رجل من بني عبس):

---

[1]– المصدر السابق، ج5، ص29.

[2]– محمود أحمد نحلة، **أصول النحو العربي**، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص48.

[3]– سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص74.

[4]– البخاري، **الصحيح**، كتاب الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات، رقم الحديث: 1358، ص94، بلفظ (مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ).

إذا المرءُ كان أبوه عبسُ ***** فحسبُكَ ما تريد إلى الكلام

والوجه الآخر؛ أن تُعمِل "يكونَ" في "الأبوين"، ويكون "هما" مبتدأ وما بعده خبرا له. والنصبُ؛ على أن تجعل "هما" فصلا».[1]

جاء سيبويه بهذا الحديث محتجّا به على جواز أكثر من إعراب في الضمير "هما"، حيث احتج بالحديث بعد أن استدل بقراءة يقرأ بها كثير من العرب وهي ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف/76].

– قوله في باب "هذا باب أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره": «و(أما سبّوحًا قدّوسًا ربَّ الملائِكةِ والرُّوحِ)، فليس بمنزلة سبحان الله؛ لأنّ السبّوحَ والقدّوسَ اسمٌ، ولكنّه على قوله: أذْكُر سبُّوحا قدّوسًا. وذاك أنه خطرَ على بالِه أو ذكَره ذاكرٌ فقال: سبُّوحا؛ أي ذكرتَ سُبّوحًا، كما تقول: أهلَ ذاك، إذا سَمِعتَ الرجلَ بثناءٍ أو بذمٍّ، كأنّه قال: ذكرتَ أهلَ ذاك؛ لأنّه حيث جرى ذكرُ الرجل (في منطقة) صار عنده بمنزلة قوله: أذكُرُ فلانًا، أو ذكرتَ فلانًا. كما أنّه حيث أنشَد ثم قال: صادِقا، صار الإنشادُ عنده بمنزلة قال، ثم قال: صادقًا وأهل ذاك، فحمله على الفعل متابعا للقائل والذاكر، فكذالك سبُّوحا قدُّوسا، كأنّ نفسه (صارت) بمنزلة الرجل الذاكر والمنشد حيث خطر على باله الذكرُ، ثم قال: سبُّوحا قدُّوسا؛ أي ذكرتَ سبُّوحًا، متابعا فيما ذكَرتْ وخطر على بالها».[2] ثم يستدرك ذلك فيقول: «وخزلوا الفعلَ لأنّ هذا الكلام صار عندهم بدلا من "سبّحت"، كما كان "مرحبا" بدلا من "رَحُبَتْ بلادُك وأهِلَتْ". ومن العرب من يرفع فيقول: (سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ)[3]، كما قال أهلُ ذاك وصادقٌ واللهِ، وكلّ هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعًا ونصبًا».[4]

---

[1]– سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص393–394.

[2]– المصدر نفسه، ج1، ص327.

[3]– مسلم، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود، رقم الحديث:223، ص353.

[4]– سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص327.

فسيبويه هنا يذكر الروايتين في الحديث الشريف على حسب ما سمع العرب تتكلّم به رفعا ونصبا، ويفسّر كلّ وجه من الوجهين ويستشهد له بأمثلة من كلام العرب.

من خلال هذه الأحاديث القليلة التي احتج بها سيبويه يتبيّن لنا منهجه في استحضار الأحاديث الشريفة؛ التي استفاد من بعضها واحتجّ بها على تفسير عبارات وردت عن العرب أو تأييد حكم نحويّ أو توضيح شاهد قرآنيّ...، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدلّ على عدم اعتداده بالحديث الشريف كمصدر لتقعيد القواعد النحوية أو لاستنباط حكم نحوي، إنّما كان ذلك لمجرد التمثيل والاستئناس، والتوكيد لغيره من النصوص لا الاحتجاج، قال محمد عيد: «وبالمثل توجد هذه الظاهرة في مؤلفات النحو التي اتّبعت سيبويه وطريقته، فكأنّما كان المسلك الأوّل الذي سلكه شيخ النحاة قانونا مطّردا نفّذه النحاة بعده من غير مناقشة ولا نظير».[1]

فبما أن سيبويه هو إمام النحاة البصريين وشيخ المدرسة البصرية، فإنّ ما نُسب إليه من رفضه الاحتجاج بالحديث، وأنّه لم يتّخذه مصدرا من مصادر الاحتجاج، ولم يَنسبه إلى الرسول –صلى الله عليه وسلم–، يُنسب كذلك إلى روّاد هذه المدرسة شأنهم في ذلك شأن سيبويه.

أما عن أسباب عزوف البصريين من الاحتجاج بالحديث فلم يصرّح هؤلاء النحاة بالأسباب التي دفعتهم لذلك، وقد اجتهد العلماء في البحث عن تفسيرات لعدم اعتمادهم شواهد منه، ومن هذه التفسيرات نذكر:

يفسّر محمد الخضر حسين انصراف القدامى عامة والبصريين خاصة عن الاحتجاج بالحديث؛ بأنّ رواية الحديث لم تكن من اختصاص النحاة، كما أن دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد، فلم يكن الحديث بالشهرة والشيوع والانتشار ككلام العرب، حيث يقول: «أما قول أبي حيّان أنّ المتقدمين من علماء العربية لا يحتجون

[1]– محمد عيد، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**، ص109.

بالحديث، فأجاب عنه المجيزون بأن علماء العربية في العهد الأول لم يتعاطوا رواية الحديث، فعلماء الحديث غير علماء العربيّة، ثم إنّ دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد ولم يتناولها علماء العربيّة... وإنّما اشتهرت... من بعد، فإن سلمنا عدم احتجاجهم بالحديث فلعدم انتشاره بينهم».[1]

أما محمد عيد فيفسّر ذلك بفكرة التحرّز الديني، حيث يقول: «لكنّهم صرفوا أنفسهم قصدا للسبب نفسه الذي لم يعتمدوا على القرآن من أجله، وهو التحرز الديني إذ وقف الإحساس الشديد بتنزيه السنّة مانعا لهم عن الاتجاه إلى نصوصها بالتحليل والدراسة واستنباط القواعد وسكتوا عن الخوض في ذلك منذ البداية».[2]

وهناك من يفسّر ذلك باستغناء النحاة المتقدمين عن الحديث بما ورد من كلام العرب والقرآن الكريم، ومنهم سعيد الأفغاني في قوله: «ولكنّ ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزوّدهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافا استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلها وارد بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر».[3]

إضافة إلى هذه الأسباب يمكن إدراج العلل التي ساقها المانعون المتأخرون (ابن الضائع، أبو حيان)؛ والتي تدلّ على عدم احتجاج البصريين بالحديث الشريف (المذكورة سابقا) تحت هذا العنصر، ومهما يكن من سبب فإنّ النتيجة واحدة وهي أنّ البصريين انصرفوا عن الاحتجاج بالحديث الشريف.

---

[1]– محمد سالم صالح، **أصول النحو دراسة في فكر الأنباري**، ص243.

[2]– محمد عيد، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**، ص113.

[3]– سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، ص46.

المبحث الثاني: موقف المدرسة الأندلسية من الاحتجاج بالحديث

تغيّر الأمر في بيئة الأندلس بالنسبة لقضيّة الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو منذ القرن السادس؛ وذلك راجع إلى الصرخة المدوية التي أطلقها ابن حزم والتي أثّرت تأثيرا بالغا في علماء هذا الصقع، فقد هاجم النحاة الذين عنوا بالأعراب من الشعراء والمتكلمين، ولم يعنوا بحديث الرسول –صلى الله عليه وسلم–، ولم يجعلوه حجّة في استنباط القواعد.[1] «ولا شك أن ابن حزم لم يكتف بهذا الحديث، بل كان يثير مثله في مجالسه التي تضم علماء الأندلس من لغويين وغيرهم، ومن أجل ذلك سَرتْ في علماء تلك البلاد عادة جديدة هي أن تجعل لغة الحديث موردا جديدا للاستقراء».[2]

أولى علماء الأندلس أهمية كبيرة للحديث الشريف فأعطوه حقّه من العناية معتبرينه من الأصول السماعيّة التي يجب الاحتجاج بها للقاعدة النحوية.[3] وخالفوا بذلك تلك الدعاوى التي منعت البصريين –حسب المتأخرين– من الاحتجاج بالحديث الشريف؛ والتي تزعّمها ابن الضائع بدعوة أن الحديث روي بمعانيه لا بلفظه، وأنّ من رواته أعاجم فلم يحافظوا على لفظ الرسول –صلى الله عليه وسلم–، قال البغدادي في ذلك: «إنّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرسول –صلى الله عليه وسلم–، إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية»[4]، فلولا ذلك لجاز الاحتجاج به لأنه

---

[1]– ينظر: محمد خير الحلواني، **أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي**، الرباط، ط2، 1983، ص53.

[2]– المرجع نفسه، ص53.

[3]– ينظر: عبد القادر رحيم الهيثي، **خصائص المذهب الأندلسي**، ص167.

[4]– عبد القادر البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1، ص10–11.

كلام أفصح العرب غير أنّ «هذا الحصار لم يبق مفروضا على الحديث النبوي في العصور المتأخرة».[1]

ففي القرن السادس الهجري ظهرت بوادر من علماء أندلسيين للاعتماد على الأحاديث في بناء القواعد، والاستفادة من هذا المصدر في استنباط حكم أو تقرير قاعدة، فاحتج به في بعض المسائل ابن الطراوة (ت528هـ) والسهيلي (ت581هـ) وابن خروف (ت609هـ)... ، ولمّا جاء ابن مالك (ت672هـ) توسّع في الاحتجاج بالأحاديث النبوية في أكثر مصنفاته ك"شرح التسهيل"، وحوى كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" مسائل نحوية مستنبطة من أحاديث جمعها من "صحيح" البخاري.[2] قال عنه الصفدي: «أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، وإن لم يكن فيه عدل إلى أشعار العرب»[3]، لذلك عاب عليه أبو حيان احتجاجه المطلق بالحديث واتّهمه بالخروج عن سنن النحويين، فقال: «قد أكثر المصنِّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب، وما رأيتُ أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره».[4]

أما المخزومي فقد كان من أشدِّ المؤيِّدين لمذهب ابن مالك، والمعارضين لمذهب المانعين، ويدلّ على ذلك قوله: «فتركُ الاستشهاد بالأحاديث... خسارة كبيرة أنزلها بالعربية تقعُّر النحاة، وتحذلِقهم، ولا يسعُ الدَّارسَ إلا الاطمئنان إلى سلامة ما ذهب إليه

---

[1]– أحمد جلايلي، **(مراتب النصوص في الاحتجاج النحوي)**، مجلة الأثر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد4، ماي 2005، ص32.

[2]– ينظر: خالد ابن سعيد بن فارس العصيمي، **القرارات النحوية والتصريفية**، ص678.

[3]– جلال الدين السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين**، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1989. ج1. ص134.

[4]– جلال الدين السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص90.

بن مالك، ومن شايعه في اعتبار الأحاديث من المصادر التي يعتمد اللغوي والنحوي عليها».[1]

لأجل ذلك سنقتصر الحديث هنا على ابن مالك كممثّل للمدرسة الأندلسية، حتّى يتسنّى لنا التّفريق بين هذه المدرسة والمدرسة البصرية من حيث موقفهما من الاحتجاج بالحديث الشريف ومنهجهما في استحضاره.

إذن يعدّ ابن مالك –كما قلنا سابقا– من أوائل النحاة الأندلسيين الذين استندوا إلى الحديث الشريف في تأييد القواعد النحوية واستكثروا من روايته في النحو مع أنّه احتجّ به من قبله ابن خروف في "شرح الجمل" والسهيلي في "الأمالي" و"نتائج الفكر"، إلاّ أنّه كان أكثر توسّعا في الاحتجاج به.[2] فقد بلغ ما احتجّ به منه في كتاب "شواهد التوضيح" «اثنين وثمانين حديثا، عزا المؤلِّف منها اثني عشرة منها إلى مواضعه من كتب الحديث التي يأتي في مقدّمتها "جامع المسانيد" لابن الجزري، وروى ابن مالك واحدا منها بسنده، ويذكر طه محسن أنّه أثناء تحقيقه لكتاب "شواهد التوضيح" استطاع أن يرجع ستين نصًّا إلى البخاري واثني عشرة نصًّا وجدها في كتب الحديث الأخرى، مثل: "المسند" لأحمد بن حنبل، و"الموطأ" لمالك، و"صحيح" مسلم والترمذي، و"سنن" بن ماجة وأبي داود وغيرها».[3]

وقد قُدِّر عدد الأحاديث المشكلة في هذا الكتاب حوالي «مائة وثمانين نصًّا، منها: سبعون حديثا للنبي –صلى الله عليه وسلم–، وتسعون من كلام الصحابة، وحديث واحد

---

[1]– مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ص60.

[2]– ينظر: شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص310. وينظر: ابن مالك: **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تح: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1405هـ، ص23–24.

[3]– المصدر نفسه، ص24.

لعمر بن عبد العزيز من التابعين، وما بقي فهو كلام ورقة بن نوفل وأبي جهل وصاحبة المزادتين، وغيرهم ممن عاصر النبي –صلى الله عليه وسلم– أو جاء بعده بقليل».[1]

«والجامع لهذه النصوص كلها في "صحيح" البخاري على أنها مشكلة في رأي ابن مالك، سواء أكانت في رواية واحدة أم جاء إشكالها بسبب الاختلاف الواقع في روايات النسخ المخطوطة ل"الجامع الصحيح"، وكان المؤلِّف يذكر الاختلاف في الروايات أحيانا ويترك ذكره في أغلب الأحيان».[2]

فبموقف ابن مالك هذا استطاع أن يخالف البصريين؛ الذين استبعدوا الاحتجاج بالحديث الشريف لكون بعض الأحاديث رويت بالمعنى لا كما جاءت على لسان الرسول –صلى الله عليه وسلم–، في حين أنّهم احتجوا بكلام العرب مع أنّهم لا يعرفون له مصدرا في بعض الأحيان.

أما المنهج الذي اتّبعه ابن مالك في استحضار الأحاديث فيقوم على ما يلي:

– «إثبات نص الحديث وتعيين محل الإشكال فيه، ثم يوجّه إعرابه مستعينا بالتمثيل والاستشهاد بالنصوص الفصيحة»[3]، ومثال ذلك قوله في الحديث (اجْتَنِبُوا الْمُوبِقَاتِ: الشِّرْكُ بِاللهِ، وَالسِّحْرُ)[4]: «قلت: تضمّن الحديث حذفَ المعطوف للعلم به، فإنّ التقدير: اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله والسّحر وأخواتهما، وجاز الحذف لأنّ الموبقات سبع بُيّنت في حديث آخر، واقتصر هذا الحديث على أنّهما اثنتين تنبيهًا على أنّهما أحق بالاجتناب. ويجوز رفع "الشركُ" و"السّحرُ" على تقدير: منهن الشركُ بالله والسحرُ».[5] ثم راح يورد آيات قرآنية يحتج بها على جواز حذف المعطوف للعلم به، منها قوله تعالى:

---

[1]– ابن مالك، **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص14.

[2]– المصدر نفسه، ص14.

[3]– المصدر نفسه، ص14.

[4]– البخاري، **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها، رقم الحديث: 145، ص92.

[5]– ابن مالك، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص172.

﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة/184]؛ أي فأفطر، فعدة من أيام أخر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة/95]؛ أي ومن قتله منكم متعمدا أو غير متعمد. ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ﴾ [النحل/81]؛ أي تقيكم الحر والبرد.

ثم احتج بقول الشاعر:

كأنَّ الحصَى من خلفها وأمامها ***** إذا نجلته رجلها حذفُ أعْسَرا

أي: إذا نجلَتْه رجلها ويدها».[1]

ومن هنا سار بن مالك بمنهجية مختلفة عن منهجية سيبويه؛ من خلال إثباته لنص الحديث واستخلاص القاعدة منه ثم تقويتها أو تعضيدها بالآيات القرآنية وكلام الفصحاء من شعر ونثرا «وإذا تنوعت الشواهد في المسألة الواحدة قدَّم نصوص القرآن والقراءات على غيرها، وقدَّم في الغالب شواهد الحديث على أقوال العرب والنّظم، كما قدَّم أقوال العرب النثرية على شعرهم».[2]

وقد « يكتفي عند الاحتجاج على مسألة ما بالقرآن وحده، أو بالحديث دون غيره، أو بأقوال العرب أو بأبيات من الشعر فقط».[3] وفي كلّ الأحوال نجده يخالف البصريين في منهجهم الذي اتّبعوه في استحضار الأحاديث.

- أشار ابن مالك إلى المصادر التي أخذ منها الأحاديث الشريفة التي يحتجّ بها، ومثال ذلك قوله: «ومنه قول عائشة -رضي الله عنها-: (إنْ كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يُحِب التيمن)، وقول عامر بن ربيعة: (إن كان رسول الله --صلى الله عليه وسلم- يبعثنا ومالنا طعام إلا السلْف من التمر). حديث عائشة من "جامع المسانيد"

---

[1]- ابن مالك، **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص173.

[2]- المصدر نفسه، ص14.

[3]- المصدر نفسه، ص14.

وحديث عامر من "غريب الحديث"».[1] فهذا يدلّ على أنّ ابن مالك كان ينبّه على مصادر الأحاديث التي احتجّ بها إن كانت أقوال الرسول –صلى الله عليه وسلم– أو أقوال الصحابة –رضي الله عنهم–....

– يقدم ابن مالك للحديث النبوي بقوله: "كقول النبي –صلى الله عليه وسلم–"[2]، "قوله –صلى الله عليه وسلم–"[3]، "قول النبي –صلى الله عليه وسلم– في إحدى الروايتين"...[4] إلى غير ذلك من التّعابير التي تدلّ على أنّ هذا الكلام من الأحاديث النبوية. وقد خالف في هذه النقطة أيضا البصريين؛ الذين لم ينسبوا الحديث إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وإنّما عدّوه من كلام العرب.

– لم يكتف ابن مالك في احتجاجه بكلام الرسول –صلى الله عليه وسلم–، إنّما احتجّ كذلك بكلام الصحابة وأمّهات المؤمنين (كما ورد سابقا)، وكان في بعض الأحيان يذكر الاختلاف في الروايات[5]، ومثال ذلك قوله في مسالة ثبوت الخبر بعد لولا: «ومنها قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: (يا عائشة لولا قوْمُك حديثو عهدٍ بكُفْرٍ لنَقضْتُ الكعبةَ فَجعلتُ لها بابين) ويروى: (حديثٌ عهدُهمُ بِكفرٍ).[6]

– أكثر ابن مالك في كتابه هذا من قوله –عقب بعض المسائل– : "وهو ممّا خفي على أكثر النحويين"[7] و"غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين"...[8] وغير ذلك من المقولات

---

[1]– ابن مالك، **شواهد التوضيح والتصحيح ومشكلات الجامع الصحيح**، ص104–105.

[2]– المصدر نفسه، ص79.

[3]– المصدر نفسه، ص78.

[4]– المصدر نفسه، ص143.

[5]– ينظر: المصدر نفسه، ص14.

[6]– المصدر نفسه، ص20.

[7]– المصدر نفسه، ص123.

[8]– المصدر نفسه، ص62.

التي توحي بانتقاده وردّه على المعارضين (البصريين) للاحتجاج بالحديث، منبّها إيّاهم إلى أنّه قد ترتّب على امتناعهم ومعارضتهم أن خفي عليهم كثير من المسائل النحوية.

من خلال ما ذكرناه عن موقف ابن مالك ومنهجه في استحضار الأحاديث، نلاحظ فرقا كبيرا بينه وبين موقف المدرسة البصرية، فقد توسّع ابن مالك في الاحتجاج بالحديث واتّخذه مصدرا ثانيا بعد القرآن الكريم للاستفادة منه في استنباط حكمٍ نحويٍّ أو تقرير قاعدة، وعلى هذا الأساس نستطيع أن ننسب إلى المدرسة الأندلسية موقف ابن مالك؛ الذي أشاع فيمن جاء بعده عادة لم يكن عليها المتقدمون منذ سيبويه وهي أن يكثروا من الاحتجاج بالحديث.

فقد كانت كثرة احتجاج النحاة الأندلسيين بالحديث الشريف إلى جانب اتّخاذه مصدرا ثانيا بعد القرآن الكريم في الاحتجاج النحوي إحدى سمات النّحو في الأندلس[1]؛ التي لم يسبق ورأيناها مع نحاة البصرة، وقد ظهرت هذه السمة بصورة واضحة عند كل من ابن مالك (سبق وتحدثنا عنه)، وابن خروف كما أشار إلى ذلك كثير من المتأخرين والمعاصرين، منهم ابن الضائع الذي قال في حديثه عن ابن خروف: «... وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرّك بالمرويّ عنه –صلى الله عليه وسلم– فحسنٌ، وإن كان يرى أن من قبله أغفلَ شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى».[2]

«ويجدر بنا أن نشير إلى أن النّحاة الأندلسيين المكثرين من الاحتجاج بالحديث لم يستندوا فيما احتجوا به من الحديث على الرواية والمشافهة كما كان يفعل المتقدمون، بل

---

[1]– ينظر: عبد القادر رحيم الهيثي، **خصائص مذهب الأندلس النحوي**، ص167.

[2]– جلال الدين السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص95.

أصبحوا يجدون في الكتب والأسفار ومجامع الصّحاح مادة يجعلون منها حجة، من غير أن يأبهوا بما يمكن أن يجره الخط من سقط وتحريف».[1]

أما عن أسباب كثرة احتجاجهم بالحديث، فهناك أسباب كثيرة دفعت نحاة الأندلس إلى الإكثار من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. التحديد الزمني للاحتجاج بكلام العرب

فبعد أن تطوّرت الدراسات النحويّة في الأندلس حاول النّحاة تكوين مدرسة خاصة بهم، كان لابدّ أن يضعوا منهجا لهذه المدرسة، ومنه كان لابدّ لهم أن يحدّدوا المادّة اللّغويّة التي ينهلون منها، فأرادوا أن ينهلوا من العرب الأقحاح، فلم تتح لهم الفرصة. وذلك لكون فترة الاستشهاد بكلام العرب (شعرا ونثرا) قد حدّدت بنهاية القرن الثاني للهجرة بالنّسبة للحضر، وبنهاية القرن الرابع بالنسبة للبدو، وبذلك انقطع عن نحاة الأندلس منهج لا عوض عنه في الاحتجاج، و هو كلام العرب.[2]

2. عدم تمكنهم من مشافهة الأعراب

«وذلك نتيجة لتوقّف الاستشهاد بكلام العرب وتحديده في فترة زمنية معينة، ولبعد نحاة الأندلس عن مناطق الأعراب؛ الذين كان نحاة المشرق القدماء يأخذون عنهم اللّغة».[3]

---

[1]– سعيد جاسم الزبيدي، **القياس في النحو العربي نشأته وتطوره**، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، ص104.

[2]– ينظر: عبد القادر رحيم الهيثي، **خصائص المذهب الأندلسي**، ص176.

[3]– المرجع نفسه، ص177.

3. انتشار الحديث في الأندلس

«وذلك لكونه منبعا من منابع الثقافة للعالم الإسلامي، وخاصّة لأهل المغرب والأندلس، وقد كان أهل الأندلس يرتحلون إلى المدينة المنوّرة لزيارة قبر الرسول –صلى الله عليه وسلم– ولتلقّي العلم من أهلها، فاقتصروا على الأخذ عنهم، منذ أن كان شيخها الإمام مالك بن أنس –رحمه الله تعالى– الذي قلّدوه في مذهبه الفقهي، وبذلك كان الحديث واسع الانتشار في بلاد الأندلس».[1]

4. اهتمام نحاة الأندلس بالحديث الشريف

اهتم أهل العلم في الأندلس بالاحتجاج بالحديث الشريف؛ لأنّ نحاة المشرق لم يولوه المكانة المناسبة من جهة ومن جهة أخرى ليخالفوا مناهجهم، فقد اعتبروه منبعا من منابع الثقافة للعالم الإسلامي وخاصّة لأهل المغرب والأندلس، واعتمدوا عليه اعتمادا كبيرا محاولين بذلك الإتيان بالجديد، غير الذي تعوّدوا عليه من خلال ما وصلهم أو ما تعلّموه من المشارقة.[2]

5. انتشار المذهب المالكي في الأندلس

«حاول الموحدون فرض مذهب أهل الظاهر في الأندلس، لكن كثيرين تمسّكوا بمذهب الإمام مالك. وكان هذا المذهب يعتمد اعتمادا كبيرا على الحديث النبوي الشريف حتى لُقّب بمذهب أهل الحديث».[3]

ومن هنا يظهر لنا أن نحاة هذه المدرسة لم يسيروا في ركب البصريين الذين اسقطوا الحديث من أصول احتجاجهم.

---

[1]– المرجع السابق، ص177.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص177.

[3]– المرجع نفسه، ص177.

المبحث الثالث: القضايا النحوية

سنتناول في هذا المبحث مجموعة من القضايا النحوية الخلافية بين المدرسة البصرية والأندلسية فيما يخص الاحتجاج بالحديث الشريف.

المسألة الأولى: حذف النداء من النكرة المقصودة

اختلف النحاة في هذه المسألة، فأجاز الأندلسيون ومنهم ابن خروف حذف حرف النداء من النكرة المقصودة محتجّا بقول الرسول –صلى الله عليه وسلم– (ثَوْبِي حَجَرُ، ثَوْبِي حَجَرُ)[1]، فقد تضمن الحديث حذف حرف النِّداء وتقدير الكلام: "ياحجرُ".

ثم عضّده ابن خروف بقول أم جندب زوجة امرئ القيس: "أصبح ليل" أي؛ "أصبِح يا ليلُ". ومنه أيضا: "افْتدِ مَخنُوقُ"؛ أي"يا مخنوقُ". وقول الشاعر:

أطرِقْ كرا أطرِقْ كرا ***** إنّ النِّعام في القُرى[2]

أي: "يا كرا".

وقد رأى ابن خروف أنّه يجوز حذفها مع المؤنث أكثر، نحو قول العجاج: جاريَ لا تستنكِري عذيري[3]، فالشاهد في قول العجاج: "جاريَ" والتقدير: يا جارتي.

ومن هنا فقد أجاز ابن خروف حذف حرف النداء من النكرة المقصودة محتجّا بالحديث الشريف وأقوال العرب الفصحاء، ليثبت صحّة ما ذهب إليه، جاعلا من الحديث الشريف منطلقا لإثبات القاعدة النحوية.

---

[1]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: حديث الخضر مع موسى –عليه السلام–، رقم الحديث: 3404، ص156.

[2]– ابن خروف، **شرح جمل الزجاجي**، تح: سلوى محمد عمر عرب، جامعو أم القرى، مكة المكرمة، 1418هـ، ص715–716.

[3]– سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص231.

وفي مقابل ذلك نجد نحاة البصرة قد منعوا ذلك، وأنّه ما جاء من ذلك محذوفا منه حرف النداء فهو للضرورة الشعرية، يقول سيبويه: «وقد يجوز حذف "يا" من النكرة في الشعر»[1] واحتج بما احتج به ابن خروف وهو قول العجاج: جاريَ لا تستنكِري عذيري.

فسيبويه هنا يرجع حذف حرف النداء إلى الضرورة الشعرية، وقد تبعه في ذلك المبرّد فقال: «والنّكرة أصلها لا يجوز هذا فيها، ولا يجوز أن تقول: رجلاً أقبل، ولا رجلا من أهل البصرة أقبِل، لأنّها شائعة، فتحتاج إلى أن يلزمها الدّليل على النّداء وإلا فالكلام ملتبس».[2] واحتج لذلك بقول الأعشى:

ألا أيُّهذا السائلي أينَ يمَّمْتَ؟ ****** فإنّ لها في أهلِ يثرب موعدا[3]

يقول: «فهذا تقدير "يا أيّها" إلاّ أن يضطرّ شاعر، فإن اضطرّ كان له أن يحذف منها علامة النّداء، وأحسنُ ذلك ما كانت فيه ياء التّأنيثُ، لما يلزمها من التغيير، على أنّ جوازه في الجميع لا يكون إلاّ ضرورة».[4]

ومن هنا نجد الخلاف في مسألة حذف حرف النداء من النكرة المقصودة بيّنا واضحا بين البصريين؛ الذين يعتبرون جوازه ضرورة شعرية فقط، والأندلسيين الذين جوزا ذلك محتجين بكلام أفصح العرب –صلى الله عليه وسلم–.

---

[1]– المصدر السابق، ص230.

[2]– المبرد، **المقتضب**، تح: محمد عبد الخالق، مطابع الأهرام التجارية، مصر، القاهرة، دط، 1994، ج4، ص261.

[3]– المصدر نفسه، ج4، ص261.

[4]– المصدر نفسه،ج4، ص، 259.

المسألة الثانية: جزم المضارع في جواب النهي

اختلف النحويون في هذه المسألة، فأجاز الأندلسيون ومنهم السهيلي جزم المضارع في جواب النهي من قولنا "لا تدنُ من الأسدِ يأكلْك" محتجّا بقول أبي طلحة: (يا رسولَ الله، لا تُطاوِلْ يُصِبْك سِهامُهم).[1]

قال السهيلي: «وقد يجوز عندي ما منعوه من قولك: "لا تدنُ من الأسد يأكلْك"، لأنّي وجدته في حديث قول أبي طلحة: (يا رسولَ الله، لا تُطاوِل يصبْك سِهامُهم)، فلو قدّرت هذا: "إن لا تطاول يصبْك"، كان محالا، وهو الذي منعه النحويّون إلاّ على استقباح، وقد ذكره سيبويه واعترف بقُبحه ولكنّه يُخرّج على أن تضمر فعلا يدل عليه النّهي، كأنّه قال: "إن تطاولت يصبك سهم من سهامهم"، أو يكون منجزما على نهي آخر، كأنّه قال: "لا يصبك"، واستغنى بالنهي الأول».[2]

ومن خلال قول السهيلي نلحظ أنّه يردّ على النّحاة وخاصة البصريين في منعهم جزم المضارع، ومنهم سيبويه الذي اعتبر ذلك قبيحا فقال: «فإن قلت: "لا تدن من الأسد يأكلْك" فهو قبيح إن جزمت، وليس وجهُ كلامِ النّاس؛ لأنّك لا تريد أن تجعل تباعُده من الأسد سببًا لأكلِه، فإن رفعتَ فالكلامُ حسنٌ، كأنّك قلت: لا تدنُ منه فإنّه يأكلُك، وإن أدخلت الفاء فهو حسنٌ، وذلك قولك: لا تدنُ منه فيأكلَك».[3]

وقد ذهب المبرد مذهب سيبويه فقال: «وكذلك: "لا تدنُ من الأسد يأكلْك" لا يجوز؛ لأنّك إذا قلت: "لا تدنُ" فإنّما تريد: تباعد، ولو قلت: "تباعد من الأسد يأكلْك" كان محالا؛ لأنّ تباعده منه لا يُوجِب أكلَه إيّاه. ولكن لو رفعت كان جيّدا، تريد فإنه مما يأكلك».[4]

---

[1]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: مناقب الأنصار، باب: مناقب أبي طلحة –رضي الله عنه–، رقم الحديث: 3811، ص37، بلفظ (يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لاَ تُشْرِفْ يُصِيبُكَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ القَوْمِ).

[2]– السهيلي، **الأمالي**، تح: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، دط، دس، ص86.

[3]– سيبويه، **الكتاب**،ج3، ص97.

[4]– المبرد، **المقتضب**، ج2، ص81.

إذن خالف الأندلسيون البصريين في قضيّة جواز جزم المضارع في جواب النهي واحتجوا بما لم يحتج به البصريون؛ وهو كلام أفصح من نطق بالضاد.

المسألة الثالثة: في لام كي

اختلف النحويون في هذه اللام هل هي لام كي أم لام التعليل، فذهب الأندلسيون ومنهم السهيلي إلى أنّها لام كي محتجّا بحديثي النبي –صلى الله عليه وسلم– (إنِّي لأُنسَّى لأسنّ) و(أعْنَقَ لِيمُوتَ) على "لام العاقبة"، فقال: «وأمّا "لام العاقبة"، ويسمّونها أيضا "لام الصيرورة" وهي نحو اللاّم في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ [القصص/8]، ونحو قوله (أعْنَقَ ليمُوت)، فهي في الحقيقة "لام كي"، ولكنّها لم تتعلّق بقصد المخبر عنه وإرادته، ولكنّها تعلّقت بإرادة فاعل الفعل على الحقيقة، وهو الله سبحانه وتعالى؛ أي فعل الله ذلك ليكون كذا كذا، وقدر أن يُعنِق الرّجلُ لِيموت، فهي متعلّقة بالقدر وقضاء الفعل. وكذلك (إنِّي لأنْسَى أَسُنُّ) ومن رواه (إنّي لأُنسّى)، فقد كشف قناع المعنى فلا غبار عليه»[1]، فاللام عنده بمعنى: كي.

والملاحظ أن السهيلي احتج بحديثين شريفين وعضّدهما بآية قرآنية ليثبت أن اللام هنا هي لام كي.

أما البصريون فقد أنكروا لام العاقبة، قال الزمخشري: «والتحقيق أنّها لام العلّة، وأن التّعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًا وحزنًا، بل المحبّة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجةَ التقاطهم له وثمرته شُبِّه بالدّاعي الذي يُفعلُ الفعل لأجله؛ فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد»[2] فاللاّم عندهم هي لام التعليل.

---

[1]– السهيلي، **نتائج الفكر في النحو**، تح، عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص108.

[2]– ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: مازن المبارك محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1964، ج2، ص236.

ومنه نجد الاختلاف بيّن بين المدرستين حول دلالة هذه اللام، وبعد عرض الأدلّة التي أوردها الأندلسيون يتّضح لنا أن هذه اللاّم تدلّ على العاقبة والمآل؛ والتي أنكرها البصريون وقالوا أنها لام التعليل.

المسألة الرابعة: استعمال "في" دالة على التعليل

ذكر النحويّون عدّة معاني لـ "في"، وقد تفرّد الأندلسيون بمعنىً لم يسبقهم إليه غيرهم من البصريين.

أورد ابن مالك قول النبي –صلى الله عليه وسلم– (عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّار)[1] على أن استعمال حرف الجرّ "في" هنا دالّ على التعليل؛ أي أنّ موت الهرّة النّاتج عن تعذيب المرأة كان سببًا في دخولِها النار، وفي ذلك يقول: «تضمّن هذا الحديث استعمال "في" دالّة على التعليل، وهو ممّا خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن العزيز والحديث الشريف والشعر القديم».[2]

نلحظ من قول ابن مالك أن النّحويين عامّة والبصريين خاصّة قد خفي عنهم هذا المعنى، على الرغم من مجيئه في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال/68]، والشاهد في قوله: فيما "أخذتم"؛ أي بسبب ما أخذتم. وأيضا قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور/14]، وموطن الشاهد "لمسّكم فيما أفضتُم"؛ أي "بسبب ما أفضتم".

ثم احتجّ ببعض الأبيات الشعرية منها قول جميل:

فليتَ رِجالا فيك قد نذروا دَمي ****** وهَمُّو بقتلي يا بُثينَ لقوني[3]

أي: نذروا دمي من أجلك.

---

[1]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: المساقاة، باب: فضل سقي الماء، رقم الحديث: 2365، ص112.

[2]– ابن مالك، **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص123.

[3]– المصدر نفسه، ص123.

أما عند البصريين فلا تكون "في" إلاّ للظرفية، وما لا يظهر فيه حقيقة فهي مجازية. قال سيبويه: «وأمّا "في" فهي للوعاء تقول: هو في الجِراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمِّه وكذلك: هو في الغل؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك: هو في القبة وفي الدار، وإن اتّسعت في الكلام فهي على هذا، وإنّما تكون كالمثل يُجاء به يقارب الشيء، وليس مثله»[1]، فالأصل عندهم أن "في" تكون للظرفيّة فقط، وقد أضاف الأندلسيون لها معنى آخر لم يسبق عند نحاة البصرة وهو معنى "التعليل"؛ الذي استنبطه من الحديث الشريف مثبتًا صحّة استعمالها.

المسالة الخامسة: وقوع التمييز بعد فاعل "نعم" و"بئس" ظاهرا

اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في "نعم" و"بئس"، فذهب البصريون إلى منع ذلك، فهم لا يجيزون أن يقع التمييز بعد فاعل "نعم" أو "بئس" ظاهرا؛ بحجّة أنّ التمييز فائدة المجيء به رفع الإبهام ولا إبهام إلا إذا أُضمر الفاعل[2]، كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف/50]، ففاعل "بئس" ضمير مستتر فيها تقديره "هو" و"بدلاً" تمييز، والتقدير : "بئس هو"؛ أي البدل بدلاً. وكقول بعض الطائيين:

لَنِعْم امرءًا أوس إذا أزمةٌ عَرتْ ****** ويمم للمعروف ذُو كان عُوِّدا[3]

أمّا الأندلسيّون، ومنهم ابن مالك فقد أجاز وقوع التمييز بعد الفاعل ظاهرًا تعويلا على السّماع، ومنه قول النبي –صلى الله عليه وسلم– (نِعْمَ المَنِيحَةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً).[4]

---

[1]– سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص226.

[2]– ابن مالك، **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص167.

[3]– المصدر نفسه، ص167.

[4]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب: فضل المنيحة، رقم الحديث: 2629، ص165.

قال ابن مالك: «تضمّن الحديث وقوع التمييز بعد فاعل "نعم" ظاهرا، وهو ممّا منعه سيبويه، فإنّه لا يجيز أن يقع التمييز بعد فاعل "نعم" و"بئس" إلاّ إذا أُضمر الفاعل»[1] بحجّة (ذكرناه سابقا).

وقد ردّ ابن مالك على حجّة سيبويه بقوله: «وهذا الكلام تلفيق عار من التّحقيق، فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر وإن لم يرفع إبهامًا، فإن التّوكيد به حاصل فيسوغُ استعماله، كما ساغ استعمال الحال مؤكدة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾ [النمل/10] و﴿يَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾[مريم/33]، مع أنّ الأصل فيها أن يبيِّن بها كيفية مجهولة.[2]

«فكذا التمييز، أصله أن يرفع به إبهام، نحو: له عشرون درهما. ثم جاء به ارتفاع الإبهام قصدًا للتّوكيد نحو: عنده من الدّراهم عشرون درهما».[3]

ومنه قوله تعالى:﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة/36].

«فلو لم ينقل التّوكيد بالتمييز بعد إظهار فاعل "نعم" و"بئس" لساغ استعماله قياسا على التوكيد مع غيرها فكيف؟ وقد صحّ نقله، وقُرِّر فرعه وأصلُهُ».[4]

وقد احتجّ لذلك بعدّة أبيات شعرية، منها قول جرير يهجو الأخطل:

والتّغلبيّون بئس الفحلُ فحلُهمْ ****** فَحلا وأمُّهم زَلاَّءُ مِنْطِيقُ[5]

وقول أحد الشعراء:

نعم الفتاةُ فتاتا هندُ لو بذَلَتْ ****** ردَّ التحيَّة نُطقا أو بإيماءِ[6]

---

[1]- ابن مالك، **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص167.

[2]- المصدر نفسه، ص167-168.

[3]- المصدر نفسه، ص168.

[4]- المصدر نفسه، ص167.

[5]- المصدر نفسه، ص169.

[6]- المصدر نفسه، ص169.

ومنه فإنّ بن مالك قد خالف سيبويه، وردّ على حجّته بوقوع التمييز بعد فاعل "نعم" ظاهرا محتجّا بالحديث النبوي والقرآن الكريم وكلام العرب.

المسألة السادسة: وقوع خبر "كاد" مقرونا بـ "أن"

اختلف النحويّون في اقتران خبر "كاد" بـ "أن"، فأجاز الأندلسيّون ومنهم ابن مالك وقوع خبر كاد مقرونا بـ "أن"، محتجّا بمجموعة من الأحاديث منها:

قول عمر –رضي الله عنه– (مَا كِدْتُ أُصَلِّي العَصْرَ، حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ).[1]

وقول أنس (فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا).[2]

وقول بعض الصحابة (وَالبُرْمَةُ بَيْنَ الأَثَافِيِّ قَدْ كَادَتْ أَنْ تَنْضَجَ).[3]

وقول جبير بن مطعم (كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ).[4]

قال ابن مالك: «تضمّنت هذه الأحاديث وقوع خبر "كاد" مقرونا بـ "أن" وهو ما خفي على أكثر النحويين، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه. والصّحيح جواز وقوعه».[5]

ثم عضّد ابن مالك تلك الأحاديث بقول الشاعر:

أَبَيْتُم قَبُولَ السِّلم مِنَّا فكِدتُمُ ****** لدَى الحرب أنْ تُغنُوا السّيوفَ عن السَلِّ[6]

فهو يرى أنّ هذا الاستعمال مع كونه في الشعر، فهو ليس بالضرورة.

واحتجّ ببيت أنشده سيبويه لعامر بن جوين الطائي:

---

[1]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت، رقم الحديث: 596، ص122.

[2]– البخاري، **الصحيح**، باب: الاستسقاء على المنبر، رقم الحديث: 1015، ص29.

[3]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: المغازي، باب: غزوة الخندق وهي الأحزاب، رقم الحديث: 4101، ص108.

[4]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: تفسير القران، باب: قوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ق/38]، رقم الحديث:4854، ص140.

[5]– ابن مالك، **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص159.

[6]– المصدر نفسه، ص160.

فلم أرَ مثلَهَا خُباسةَ واحدٍ ***** ونهنهتُ نفسي بعدما كِدتُ أفعلَهْ[1]

أي بعد ما كدت أن أفعله، فحذف "أن" وأبقى عملها.

«وفي هذا إشعار باطّراد اقتران خبر "كاد" بـ "أن"؛ لأنّ العامل لا يحذف ويبقى عمله إلاّ إذا اطّرد ثبوته».[2]

نلاحظ من خلال هذه الأقوال أن ابن مالك جوّز اقتران خبر "كاد" بـ "أن"، وبذلك فهو يردّ على البصريين الذين يرون أن اقتران خبر "كاد" بـ "أن" قليل وخاصّ بالشعر، وقد أورد سيبويه بيت عامر بن جوين الطائي (الفارط الذكر) وقال: «فحملُوه على "أن"، لأنّ الشعراء قد يستعملون "أن" ههنا مضطرّين كثيرا»[3]، فسيبويه إذن يرجع هذا الاقتران إلى الضرورة الشعرية.

وقوله هذا يدل على مخالفته الأندلسيين؛ الذين يرون جواز وكثرة اقتران خبر "كاد" بـ "أن" محتجين بالحديث الشريف والشعر العربي.

ومنه فإنّ ورود خبر "كاد" مقرونا بـ "أن" في هذه المسموعات (الحديث، الشعر) يخرجه من دائرة القلة أو الضرورة –كما ذهب إلى ذلك البصريين– إلى دائرة الاطّراد والشيوع.

المسالة السابعة: وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا

اختلف النحاة في هذه المسالة، فذهب الأندلسيّون ومنهم بن مالك إلى جواز وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا، واحتجّ بقول النبي –صلى الله عليه وسلم– (مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ

[1]– المصدر السابق، ص161.

[2]– المصدر نفسه، ص161.

[3]– سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص307.

القَدْرِ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ).[1] ثم احتجّ بقول عائشة أم المؤمنين – رضي الله عنها– (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، متَى يَقُمْ مَقامَك رَقَّ).[2]

يقول ابن مالك: «تضمّن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا لفظا لا معنى، والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة، والصّحيح الحكم بجوازه مطلقا، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء».[3]

ومن هنا فإنّ ابن مالك يجوِّز هذا الحكم مطلقًا، ويرى أنّه ليس مخصوصا بالضرورة كما يرى بعض النحاة. وقد احتج لذلك بالكثير من الأبيات الشعرية ليعضّد بها الحديثين السابقين، منها قول أعشى قيس:

وما يَرِدْ من جميعِ بعدُ فرَّقه ****** وما يُرِدْ بعدُ من ذِي فُرقَةٍ جمعَا[4]

وقول حاتم الطائي:

وإنّك مهما تُعطِ بطنك سُؤلَهُ ****** وفرْجَك نالا منتهى الذمِّ أجمعَا[5]

كما احتج ابن مالك بقوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء/4].

---

[1]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: الإيمان، باب: قيام ليلة القدر من الإيمان، رقم الحديث: 35، ص16.

[2]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: الأذان، باب: حد المريض أن يشهد الجماعة، رقم الحديث: 664، ص133، بلفظ: (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ).

[3]– ابن مالك، **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص67.

[4]– المصدر نفسه، ص67.

[5]– المصدر نفسه، ص68.

«فعُطف على الجواب الذي هو "تُنَزِّل" "ظلَّت" وهو ماضي اللفظ، ولا يُعطَف على الشيء غالبا إلاّ ما يجوز أن يُحلّ محلّه، وتقدير حلول "ظلّت" محل "تُنزّل": إنْ نشأ ظلَّتْ أعناقُهم لما ننزِّل خاضعين».[1]

فإذا كان الأندلسيون قد جوّزوا وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا، فإنّ البصريين يعتبرون ذلك ضرورة شعرية، يقول المبرّد: «وأمّا ما لا يجوز إلاّ في الشعر فهو: (إن تأتيني آتيك)»[2]، واستشهد بعدة أبيات شعرية منها بيت ذي الرمة:

يا أقرعُ بنَ حابِسٍ يا أقرعُ ***** إنّك إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصرعُ[3]

وبهذا يكون الأندلسيون قد خالفوا البصريين؛ الذين اعتبروا وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا للضرورة الشعرية فقط، فجوزوا وقوع هذه المسألة محتجين بقول النبي –صلى الله عليه وسلم– وقول عائشة –رضي الله عنها– والقرآن الكريم وكلام العرب.

المسألة الثامنة: في استعمال "من" ابتداء غاية الزمان

ذكر النحويّون عدّة معاني لحرف الجرّ "من" منها ابتداء غاية المكان؛ وهو ما ذهب إليه نحاة البصرة.

يقول سيبويه: «وأمّا "من" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن نحو قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتابا: منْ فلان إلى فلان. فهذه الأسماءُ سوى الأماكن بمنزلتها... وأمّا "مذ" فتكون ابتداءَ غاية الأيّام والأحيان... ولا تدخل واحدة منهما على الأخرى».[4]

نلحظ من قول سيبويه أن "مذ" لا تدخل على الأمكنة، ولا "من" على الأزمنة.

---

[1]– المصدر السابق، ص69.

[2]– المبرد، **المقتضب**، ج2، ص69.

[3]– المصدر نفسه، ج2، ص70.

[4]– سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص224–226.

أمّا الأندلسيون ومنهم ابن مالك فأضاف معنىً آخر لـ "في" لم يُعرف عند البصريين وهو ابتداء غاية الزمان، محتجّا بقول الرسول –صلى الله عليه وسلم– (مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ اليَهُودِ، وَالنَّصَارَى، كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، فَعَمِلَتِ اليَهُودُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلاَةِ العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، فَعَمِلَتِ النَّصَارَى مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلاَةِ العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صَلاَةِ العَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، أَلاَ، فَأَنْتُمُ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ مِنْ صَلاَةِ العَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، أَلاَ لَكُمُ الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ).[1]

ردّ ابن مالك من خلال احتجاجه بهذا الحديث على المانعين لدخول "في" على الأزمنة فقال: «تضمّن هذا الحديث استعمال "من" في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، وهو ممّا خفي على أكثر النّحويين، فمنعوه تقليدا لسيبويه».[2]

فرأى ابن مالك أن «الأوّل مسلَّمٌ بإجماع»[3]؛ أي "مذْ" لا تدخل على الأمكنة.

أما «الثاني؛ فهو ممنوع لمخالفته النّقل الصحيح والاستعمال الفصيح»[4]؛ أي "من" لا تدخل على الأزمنة.

إذن فابن مالك احتج على صحة ما ذهب إليه في هذه المسألة النحوية بحديث نبوي، وعضّده بقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة/108].

---

[1]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم الحديث: 3459، ص170.

[2]– ابن مالك، **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص189.

[3]– المصدر نفسه، ص189.

[4]– المصدر نفسه، ص189.

وممّا احتجّ به على هذا الاستعمال أيضا قول النبي –صلى الله عليه وسلم– (أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا).[1]

فابن مالك أورد هذا الحديث أيضا كحجّة من حججه على استعمال "من" في ابتداء غاية الزمان، وبعد ذلك جاء بأحاديث من كلام أهل البيت والصحابة، ثم أتى بأبيات من الشعر ليثبت صحّة ما ذهب إليه.

المسألة التاسعة: العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجارّ

تعدّ مسألة العطف على ضمير الجر من المسائل الخلافيّة بين النحاة البصريين؛ الذين يقولون بوجوب إعادة الجارّ في العطف على ضمير الجرّ "إلى" في الضرورة الشعريّة، والأندلسيين الذين يجيزون حذفها.

أما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا:

– أنّ ضمير الجرّ شبيه بالتنوين ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه كما لا يعطف على التنوين.

– أن حقّ المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منهما محلّ الآخر، وضمير الجرّ لا يصحّ حلوله محل ما يعطف عليه، فمُنع العطف عليه إلاّ بإعادة حرف الجرّ[2]، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا﴾ [فصلت/11].

– أما الأندلسيّون احتجّوا بقول النبي –صلى الله عليه وسلم– (إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَ اليَهُودِ، وَالنَّصَارَى كَمثلِ رَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا)[3]، ف"اليهود" عطفٌ على الضمير المجرور دون إعادة الجار.

---

[1]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: العلم، باب: السمر في العلم، رقم الحديث: 116، ص34.

[2]–ابن مالك، **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص190

[3]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم الحديث: 3459، ص170.

قال ابن مالك: «تضمّن هذا الحديث العطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجارّ، وهو ممنوع عند البصريين... والجواز أصحّ من المنع».[1]

وقد ضعّف ابن مالك حجتي البصريين؛ لصحّة استعمال العطف على الضمير بحذف الجارّ نظما ونثرا، فقال: «والحجّتان ضعيفتان:

أما الأولى: فيدلّ على ضعفها أن شبه الضمير بالتنوين ضعيف، فلا يترتب عليه إيجاب ولا منع، ولو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ومن الإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكّد ولا يبدل منه، وضمير الجرّ يؤكّد ويبدل منه بإجماع، فللعطف عليه أسوة بهما.

وأما الثانية: فيدلّ على ضعفها؛ أنّه لو كان حلول كلّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه محلّ الآخر شرطا في صحّة العطف لم يجز: "رُبَّ رجلٍ وأخيهِ" ولا "كم ناقة وفصيلَها" ولا "الواهِبُ الأمَّةِ وولدِها"»[2] وأمثال ذلك كثير.

ومن الحجج التي أوردها ابن مالك أيضا؛ والتي تدلّ على جواز العطف على ضمير الجر دون إعادة الجارّ قوله تعالى: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة/217].

والشاهد في قوله: "كُفرٌ به والمسجدِ"، فـ "المسجد" عطفٌ على الضّمير "الهاء" المجرور بالباء دون إعادة حرف الجرّ "الباء".

ومن الأبيات الشعرية التي احتجّ بها قول الشاعر:

فاليومَ قرَّبْتَ تهجُونَا وتشتِمُنَا ***** فاذهبْ فما بك والأيّامِ مِن عَجبٍ[3]

والشاهد في البيت "بك والأيّام"، فـ "الأيّام" عطف على الكاف في "بك" والتقدير: بك والأيّام.

---

[1]– شرف الدين الحسين الطيبي، **الكاشف عن حقائق السنن**، تص: تسليم الدين الهندي، دار الكتب العلمية، دط، 1971ج11، ص377.

[2]– ابن مالك، **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص107.

[3]– المصدر نفسه، ص109.

تبيّن بالدلائل التي أوردها ابن مالك صحّة العطف على ضمير الجرّ دون إعادة العامل.

المسألة العاشرة: وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد "إذا" الفجائية وبعد "واو" الحال

إنّ الأصل في المبتدأ – كما هو شائع عند النّحاة– أن يكون معرفة، أو ما قارب المعرفة من النكرات، ولا يجوز الابتداء بالنّكرة إلاّ إذا حصلت فائدة؛ فمتى حصلت الفائدة في الكلام جاز الابتداء بالنكرة. يقول المبرد: «فأمّا المبتدأ فلا يكون إلاّ معرفة، أو ما قارب المعرفة من النّكرات. ألا ترى أنّك لو قلت: "رجل قائمٌ"، أو "رجل ظريفٌ" لم تفد السامع شيئا... ولو قلت: "خيرٌ منك جاءني"، أو "صاحبٌ لزيد عندي" جاز، و إن كانا نكرتين وصار فيهما فائدة؛ لتقريبك إيّاهما من المعارف».[1]

نستنتج من قول المبرد أنه يجوز الابتداء بالنكرة في حالة ما إذا حصلت فائدة، وما دون غير ذلك فغير جائز.

أما الأندلسيّون ومنهم ابن مالك فقد أجاز وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد "إذا" الفجائية وبعد "واو" الحال مطلقا، محتجّا في ذلك بقول بعض الصحابة –رضي الله عنهم– (فَبَيْنَا أَنَا عَلَى جُرُفِ نَهَرٍ إِذَا رَجُلٌ يُصَلِّي).[2]

ثم احتج بقول عائشة –رضي الله عنها– (دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ).[3]

واضحٌ إذن من الحديثين الشريفين أنّه يجوز وقوع المبتدأ نكرة بعد "إذا" الفجائية (رجل) و"واو" الحال (برمة).

يقول ابن مالك: «لا يمتنع الابتداء بالنّكرة على الإطلاق، بل إذا لم يحصُل بالابتداء بها فائدة، نحو: رجل تكلّم، وغلامٌ احتلم، وامرأة حاضت. فمثل هذا من الابتداء بالنكرة

[1]– المبرد، **المقتضب**، ج4، ص127.

[2]– البخاري، **الصحيح**، باب: اذا انفلتت الدابة في الصلاة، رقم الحديث:1211، ص64.

[3]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: النكاح، باب: الحرة تحت العبد، رقم الحديث: 5097، ص8.

يمتنع لخلوّه من الفائدة، إذ لا تخلو الدنيا من رجل يتكلّم، ومن غلام يحتلم، ومن امرأة تحيض. فلو اقترن بالنكرة قرينة تتحصّل بها الفائدة جاز الابتداء بها».[1]

وفي قوله هذا ردٌّ على البصريين وغيرهم ممّن اشترطوا حصول الفائدة في الابتداء بالنكرة.

ويرى ابن مالك أنّ من القرائن التي تتحصّل بها الفائدة هي:

الاعتماد على "إذا" الفجائية، كقولك: انطلقت فإذا سبع في الطّريق، ثم احتجّ لذلك بقول الشاعر:

حسِبْتُكَ في الوغَى مِرْدَى حُرُوبٍ ****** إذا خُورٌ لديْك فقُلتُ سُحْقًا[2]

وكذا الاعتماد على "واو" الحال؛ محتجّا بقول عائشة –رضي الله عنها– (السابق الذكر). ثم عضّده بقوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران/154].

ومنه أيضا قول أحد الشعراء:

سَرَيْنَا ونجمٌ قدْ أضَاء فمُذْ بدَا ****** محيَّاك أخْفَى ضوْؤُهُ كلُّ شارِقِ[3]

محل الشاهد في البيت: "ونجمٌ قد أضاءَ" حيث: أنّ "نجم" مبتدأ جاء نكرة بعد "واو" الحال.

وكذا الاعتماد على "لولا": واحتج لذلك بقول الشاعر:

ولولا اصْطبارٌ لأَوْدَى كُلّ ذِي مِقَةٍ ****** حينَ اسْتَقَلّتْ مطايَاهُنَّ للظّعَنِ[4]

الشاهد في قوله: "ولولا اصطبارٌ" فـ "اصطبارٌ" مبتدأ نكرة بعد "لولا".

وكذا كون النكرة معطوفة أو معطوف عليها، فالمعطوفة كقول الشاعر:

---

[1]– ابن مالك، **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص98.

[2]– المصدر نفسه، ص99.

[3]– المصدر نفسه، ص99.

[4]– المصدر نفسه، ص99.

عِندِي اصطبارٌ وشكْوَى عنْدَ قاتلي ***** فَهلْ بِأعجَبَ من هذا امرُؤٌ سَمِعَا[1]

والمعطوف عليه كقوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [محمد/21].

إذن ابن مالك ذكر هذه القرائن كونها خفيت على النحويين البصريين؛ فلم يذكروها. ومن هنا فقد ذهب ابن مالك إلى جواز وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد "إذا" الفجائية و"واو" الحال، مثبتا صحّة ذلك باحتجاجه بالحديث النبوي وتعضيده بالآيات القرآنية والأبيات الشعرية، وبذلك يكون ابن مالك قد خالف البصريين في هذه المسألة النحوية فهم لا يجيزون الابتداء بالنكرة إلا بحصول الفائدة.

المسألة الحادي عشر: استعمال "إذ" بمعنى "إذا"

اختلف النحويّون حول دلالة "إذْ"، فالبصريون ومنهم سيبويه لم يصرّح في كتابه بوقوع "إذ" دالة على المستقبل، وكل ما ذكره قي شأنها: «أنّها لما مضَى من الدّهر».[2]

ومعنى ذلك أنّ "إذْ" لا تستعمل عند سيبويه إلا ظرفا لما مضى من الدّهر، يقول سيبويه: «جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنّه في معنى "إذْ"، فأضيف إلى ما يضاف إليه "إذْ"، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلاّ إلى الأفعال؛ لأنّه في معنى "إذا"، و"إذا" هذه لا تضاف إلاّ إلى الأفعال».[3]

يرى سيبويه أن الزمن إذا أُضيف إلى الفعل أو الاسم كان في معنى "إذْ"، لأنّه وقع، أمّا إذا لم يقع، فإنّ الزمن لا يضاف إلى الأسماء وإنّما يضاف إلى الجمل الفعليّة.

واضح إذن من هذا القول أن سيبويه فرّق بين "إذْ" التي لا تقع دالة على الاستقبال، وإنما تدلّ على الماضي، و"إذا" التي تدل على الاستقبال.

ومع قول سيبويه بمنع "إذْ" من الاستقبال، فإنّنا نجد الأندلسيين ومنهم ابن مالك يخالف ذلك ويجوّز استعمال "إذْ" بمعنى "إذا" في الدّلالة على الزمن المستقبل، محتجّا

---

[1]– ابن مالك، **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص100.

[2]– سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص229.

[3]– سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص119.

بقول ورقة بن نوفل لمحمد –صلى الله عليه وسلم– (يَا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ).[1]

يقول ابن مالك: «وقوله "إِذْ يُخرِجُكَ قومُك" استعمل فيه "إِذْ" موافقة لـ "إذا" في إفادة الاستقبال. وهو استعمال صحيح غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين».[2]

يشير ابن مالك في قوله أن النّحاة عامّة والبصريين خاصّة غفلوا عن هذا المعنى، على الرغم من أنّه موجود كثيرا في السماع، واحتجّ لهذا بعدّة آيات من القرآن الكريم ليثبت صحّة ما ذهب إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [مريم/39].

فـ "إِذْ" هنا استعملت بمعنى "إذا" في الدّلالة على المستقبل. فلو استبدلنا "إذ" بـ "إذا" لما تغيّر المعنى.

وقد ذكر ابن مالك أنّ "إذا" تستعمل بمعنى "إِذْ" في الدّلالة على الماضي، واحتجّ بذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة/11]، فـ "الانفضاض" المشار إليه –كما يرى ابن مالك– واقع في الماضي، وهو موضعٌ صالح لـ "إِذْ" وقد قامت "إذا" مقامها :

المسألة الثانية عشر: في إلحاق علامة التأنيث والجمع بالفعل عند الإسناد

إنّ الأصل عند النّحاة أنّ الفعل إذا أُسند إلى ظاهر مثنّى أو جمع وجب تجريده من علامة تدلّ على التثنية أو الجمع، والعلّة في ذلك عند سيبويه هي أنّ العرب اكتفوا بالاسم الظاهر المثنّى أو الجمع بعد الفعل عند إلحاق علامة تدلّ على التثنية أو الجمع في الفعل، فحذفوا هذه العلامة اكتفاء بما أظهروا، قال سيبويه: «وإنّما قالت العربُ: "قال

[1]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: بدأ الوحي، باب: كيف كان بدا الوحي إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، رقم الحديث: 160، ص7.

[2]– ابن مالك، **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص62.

قومُك" و"قال أبواك"؛ لأنّهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا: "قالا أبواك"، و"قالوا قومك"، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا».[1]

نلاحظ من خلال قول سيبويه أنّه استعمل الاكتفاء لتعليل هذا الاستعمال من استعمالات العرب اللغويّة، فالعرب اكتفوا بالظاهر الدال على التثنية والجمع عن إلحاق علامة تدلّ على ذلك الفعل.

أما الأندلسيّون ومنهم ابن مالك فقد خالف سيبويه، واحتجّ على وقوع الفعل دون تجريده من علامة التثنيّة أو الجمع عند إسناده إلى فاعل ظاهر بعده بمجموعة من الأحاديث الشريفة، منها قول النبي –صلى الله عليه وسلم– (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ)[2]، فـ "يتعاقبون" جاء غير مجرّد من تلك العلامة، إذ أنّ "الواو" في الفعل "يتعاقبون" علامة جمع، والمسند إليه "الملائكة" جاء جمعا، فدلّ ذلك على جواز ما ذهب إليه.

وقول عائشة –رضي الله عنها– (كُنَّ نِسَاءُ المُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– صَلاَةَ الفَجْرِ).[3]

وقول أنس (وَكُنَّ أُمَّهَاتِي يَحْثُثْنَنِي).[4]

ثم أورد أبياتا من الشعر ليثبت صحّة ما ذهب إليه، ومنها قول الشاعر:

نصرُوك قومي فاعتزَزْتَ بنصرِهم ****** ولو أنّهم خذلُوكَ كُنْتَ ذليلاَ[5]

والشاهد في قوله: "نصرُوك قومي"، فقد ألحق علامة جمع المذكر وهي "الواو" بالفعل "نصروك"، مع أن الفعل مسندا إلى فاعل ظاهر، وهو قوله "قومي".

---

[1]– سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص36–37.

[2]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: فضل صلاة العصر، رقم الحديث: 555، ص115.

[3]– البخاري، **الصحيح**، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: وقت الفجر، رقم الحديث: 578، ص120.

[4]– مسلم، **الصحيح**، كتاب: الأشربة، باب: استحباب إدارة الماء واللبن ونحوهما عن يمين المبتدىء، رقم الحديث: 2029، ص1603.

[5]– ابن مالك، **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص247.

ومثله أيضا قول الشاعر:

نُسِيَا حاتِمٌ وأوْسُ لَدُنْ فَا ****** ضَتْ عطَايَاكَ يا ابنَ عبدَ العزيزِ[1]

ومحل الشاهد في قوله: "نُسيَا حاتِمٌ وأوْسُ"؛ حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أنّ الفاعل اسم ظاهر، وكان من المفروض أن يقول: نُسيَ حاتمٌ وأوسُ.

ومثله أيضا قول الشاعر:

رأينَ الغواني الشيْبَ لاحَ بمَخرِقِي ****** فأعْرَضْنَ عنّي بالخُدود النَّواضِرَ[2]

والشاهد في البيت قوله: " رأين الغواني"، فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله: "رأين" مع ذكر الفاعل الظاهر، وهو قوله: "الغواني".

إذن فابن مالك احتجّ على صحّة ما ذهب إليه في هذه المسألة النحوية بالحديث الشريف ثم أردفه ببعض الأبيات الشعرية، مخالفا بذلك البصريين المانعين لها، وما يمكن استخلاصه من هذا المبحث، وبعد هذه الإطلالة على بعض المسائل النحوية الخلافية بين البصريين والأندلسيين، نلاحظ أنّ هناك العديد من المسائل التي حكم عليها نحاة البصرة بالاضطرار جوّزها الأندلسيّون معتمدين على الحديث الشريف.

وفي نهاية هذا الفصل أمكننا أن نستنتج أنّ نحاة الأندلس قد كانت لهم وجهة نظر خاصّة اتّجاه الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف، حيث أولوا عناية فائقة بالحديث الشريف وأعطوه مكانته كمصدر أساس من مصادر الاحتجاج بعد القرآن الكريم، وهو الميزة التي انفردوا بها عن غيرهم من البصريين؛ الذين انصرفوا عن الاحتجاج بالحديث في النّحو كونه روي بالمعنى وأنّ روّاته لم يكونوا عربا، وبذلك غابت عنهم الكثير من المسائل النّحوية التي كانوا أحوج إلى معرفتها.

---

[1]- ابن مالك، **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص247.

[2]- المصدر نفسه، ص248.

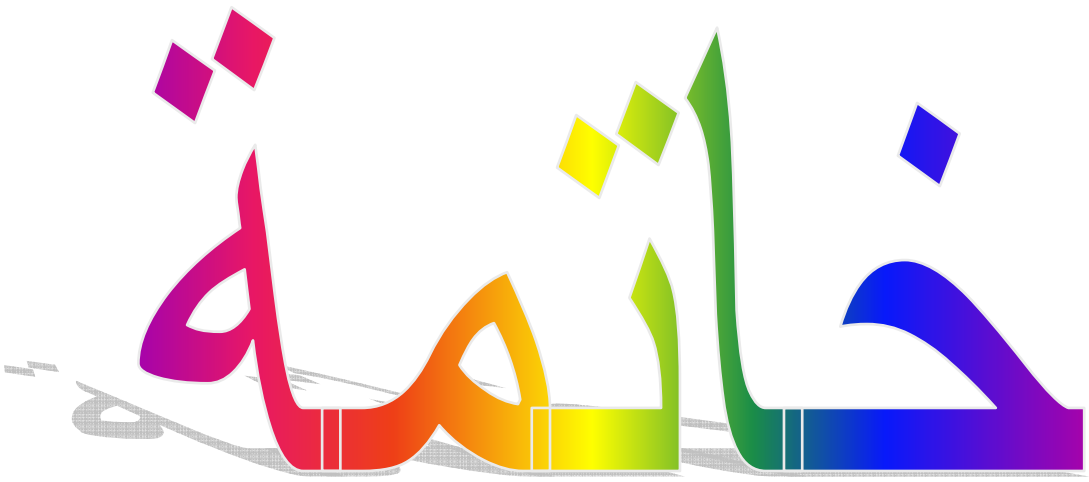
خاتمة

خاتمة:

من أهم النتائج التي توصلنا إليها بعد هذه الدراسة ما يلي:

– اتّفق الأندلسيّون مع البصريين في قضيّة الاحتجاج اللّغوي؛ الذي بنوا عليه قواعدهم وأصولهم النّحوية، فقد تابعوا البصريين في الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية وكلام العرب.

– كان لنحاة الأندلس دور بارز في تيسير النّحو وتذليل صعوباته، تمثّل ذلك في وضع منظومات للنّحو، بها سهل حفظه، وتضبط قواعده، كذلك شرح الكتب النحوية وتوضيح مبهمها، وكذا دعوتهم إلى النّفور من كثرة التّعليل الذي اعتمدته المدرسة البصرية كركيزة أساسيّة لتثبيت دعائم النّحو.

– إنّ المدرسة البصريّة هي التي وضعت أصول النحو وقواعده ومكّنت له، والمدرسة الأندلسية هي ثمرة تالية من ثمارها.

– على الرّغم من مجيء المدرسة الأندلسيّة متأخّرة إلا أنّها الأسبق والأوسع في الاحتجاج بالحديث الشريف.

– إنّ النحاة القدامى (بصريين وكوفيين) وقفوا موقف الرّافض للاحتجاج بالحديث، فلم يحتجّوا به كما احتجّوا بالقرآن الكريم والشعر وكلام العرب، ولم يفصحوا عن سبب ذلك المنهج الذي اتّبعوه.

– حاول بعض العلماء أن ينبّهوا على الأسباب التي أدّت إلى عدم احتجاج النحاة القدامى بالحديث الشريف.

– وقف النّحاة المتأخرون مواقف متباينة اتّجاه قضيّة الاحتجاج بالحديث الشريف، لذلك قسّمهم الدارسون إلى ثلاث طوائف، طائفة منعت الاحتجاج بالحديث مطلقا وعلى رأسها أبو حيان و شيخه ابن الضائع، والطائفة الثانية اتّخذت الوسط سبيلا على رأسها

أبو الحسن الشاطبي، وتبعه في ذلك السيوطي في "الاقتراح"، أما الطائفة الثالثة فأجازت الاحتجاج بالحديث مطلقا وقد مثّلها النحاة الأندلسيّون أمثال ابن مالك، السهيلي...

– اعتمد نحاة البصرة مصادر السماع المختلفة؛ حيث أفادوا منها في استنباط قواعدهم النّحوية، ولكن الأولويّة عندهم كانت للشعر العربي الفصيح، وجعلوا القرآن الكريم في المرتبة الثانية، أما الحديث الشريف فلم يحتجّوا به إلاّ قليلا جدا.

أما نحاة الأندلس (المجوّزون) فقد كانت لهم وجهة خاصة بهم فيما يخص مصادر الاحتجاج؛ حيث أعطوا الأولويّة للنّثر فجعلوا القرآن الكريم وقراءاته في المرتبة الأولى، ثم الحديث الشريف في المرتبة الثانية، وبعده كلام العرب من شعر ونثر، وكان تصنيفهم للحديث النبوي الشريف كمصدر أساسي من مصادر الاحتجاج النحوي، وهو الميزة التي انفرد بها الدّرس النحوي عندهم.

– كانت طريقة سيبويه في احتجاجه بالأحاديث القليلة التي وردت في كتابه، أن يذكرها تقوية لأمثلة، فتكون على سبيل الاستئناس والتّمثيل لا مصدرا من مصادر الاحتجاج، كما أنّه لم ينسبها إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وإنّما كان يعدّها داخلة في كلام العرب.

– أما طريقة ابن مالك في احتجاجه بالأحاديث الشريفة، فقد كانت مميّزة، حيث اتّخذ ابن مالك الحديث الشريف أصلا لتأسيس حكم وتقرير قاعدة، أمّا عن منهجه في استحضار الحديث فيقوم على إثبات نفس الحديث وتعيين محل الإشكال فيه، ثم يوجّه إعرابه مستعينا بالتّمثيل والاستشهاد بالنّصوص الفصيحة.

– استطاع نحاة الأندلس، منهم السهيلي وابن مالك وغيرهم أن يثبتوا أنّ كثيرا من المسائل النّحوية خفي جوازها على البصريين، لأنّهم لم يجدوا لها من الشواهد ما يؤيّدها مع أنّها وردت في الحديث الشريف الذي لم يعوّلوا عليه في الاحتجاج.

وآخر ما يمكن قوله أنّ موضوع الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف يبقى موضوعا شيّقا، ويحتاج من الصبر والدراسة ما يحتاج.

الملحق
في تراجم
أشهر أعلام المدرستين
(البصرية و الأندلسية)

اقتصرنا في هذا الملحق على تراجم لأهم وأشهر أعلام المدرستين البصرية والأندلسية الذين ذكرناهم في هذا البحث، ولقد سرنا في أغلب هذه التراجم على منهج نذكر فيه نسب الشخصية، تاريخ الوفاة وأهم مصنفاتها. وقد رتّبنا التراجم حسب تاريخ الوفاة.

I- في تراجم أهمّ و أشهر أعلام المدرسة البصريّة

1. أبو الأسود الدُّؤلي

هو ظالم بن عمرو، من الدّئِل (كنانة)، كان من سادات التّابعين، كان أعلم عصره بكلام العرب، وهو واضع النّحو على الصحيح بتعليم عليّ –كرّم الله وجهه–، فهو أوّل من دوّن فيه، كما أنّه أوّل من ضبط المصحف بالشّكل، أخذ عنه نصر بن عاصم، ويحي بن يعمر وغيرهما، توفي بالبصرة في الطاعون الجارف سنة 69هـ.[1]

2. نصر بن عاصم اللّيثي

من تلاميذ أبي الأسود الدّؤلي، أخذ عنه القراءة والنّحو، كان عالما بالعربيّة فصيحا، لدرجة أنّه كان يفلّق العربيّة تفليقا، توفي سنة 89هـ.[2]

3. عنبسة الفيل

هو عنبسة بن معدان مولى مهرة، وهو المعروف بالفيل[3]، ولُقِّب بالفيل لأنّ أباه كان يروّض فيلا، فغلب عليه اللّقب ثم انتقل إليه، أخذ عن أبي الأسود الدؤلي، توفي سنة 100هـ.[4]

---

[1]– ينظر: محمد الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة**، ص69–70.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص71. وينظر: السيرافي، **أخبار النحويين البصريين**، ص16.

[3]– فخر صالح سليمان قدارة، **مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه**، دار الأمل، ط1، 1990، ج1، ص29.

[4]– محمد الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ص71.

4. أبو عمرو بن العلاء

هو زبّان بن العلاء المازني التّميمي[1]، من علماء الطّبقة الرابعة للنّحويين البصريين[2]، إذ يّعد تلميذ أبي إسحاق، عُني بإقراء النّاس القرآن في المسجد الجامع بالبصرة، فهو أحد قرّائه السّبعة المشهورين[3]، والموثوق بهم، وكان أوسع علمًا بكلام العرب ولغاتها وغريبها من عبد الله بن أبي إسحاق[4]، فهو لغويّ أكثر ممّا يكون نحوي، غير أنّه نقلت عنه بعض الأنظار النّحوية جعلته يعدّ من بين أوائل النّحاة، إذ قال فيه ابن جنّي: "كان ممّن نظروا في النّحو والتّصريف وتدرّبوا وقاسوا"، كان يأخذ بالاطّراد في القواعد ويتشدّد في القياس. فكان راويًا من رواة الشعر القديم، كونه سمع عن العرب وأكثر من السّماع، توفي سنة 154هـ.[5]

5. حمّاد بن سلمة

هو حمّاد بن سلمة بن دينار المصري، من معاصري تلاميذ بن أبي إسحاق الحضرمي ومنهم: عيسى بن عمر وابن علاء ويونس بن حبيب، عُني بالعربية، تغلُب عليه رواية الحديث، كما كان عالمًا بالنّحو، من تلامذته: يونس بن حبيب وسيبويه، لم تُروَ له كتب النّحو أنظارا نحويّة، ومثله معاصره الأخفش الأكبر الذي هو الآخر ليس له في النحو آراء موروثة، توفي سنة 167.[6]

---

[1]– شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص27.

[2]– الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص35.

[3]– شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص27.

[4]– الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص35.

[5]– شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص28.

[6]– ينظر: المرجع نفسه، ص22.

6. الخليل بن أحمد الفراهدي

هو أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهدي، من أعلام الطبقة الخامسة للنّحويين البصريّين[1]، يُعدّ من العقول الخصبة النّادرة، فلا يلّم بعلم حتّى يستوعبه ويتمّثله وينفذ منه إلى ما يفتح به أبوابه المغلقة، فقد قام بفتح أبواب العلوم اللغويّة التي طال العلماء من قبله ومن حوله قرعها دون أن تنفتح لهم، بما في ذلك اتقانه لنظريّات العلوم الرياضية علما وفهما وتحليلا[2]، فكانت له جهود عظيمة في علم النّحو، فهو الذي أرسى قواعده ووضع مصطلحاته وبسّط القول في مباحثه المختلفة (كالعامل والسّماع والقياس والتّعليل)، ويرجع إليه الفضل في وضع علم العروض[3] الذي استنبط منه ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق[4] ، ويرجع الفضل إليه كذلك في وضع أساس المعاجم العربية بفضل معجمه الذي سمّاه "العين" وهو أوّل معجم لضبط اللّغة المرتب على حسب مخارج الحروف، ويظهر أنّه هو الذي ثبّت فكرة عدم الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف؛ كون الكثير من حملته كانوا من الأعاجم، من مؤلّفاته غير "المعجم" نذكر: كتاب "الشواهد" و"النّقط" و"الشّكل" و"النّغم".[5] فهو المؤسّس الحقيقي لمدرسة البصرة النحويّة و لعلم النحو العربي بمعناه الدّقيق. وتوفي سنة 175هـ.[6]

---

[1]– الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين** ، ص47.

[2]– ينظر: شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص30–32.

[3]– ينظر: فخر صالح سليمان قدارة، **مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه**، ص22.

[4]– الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص47.

[5]– ينظر: فخر صالح سليمان قدارة، **مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه**، ص23–24.

[6]– شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص5.

7. يونس بن حبيب

هو أبو عبد الرحمان يونس بن حبيب، من أعلام النّحاة البصريين، لحق ابن أبي إسحاق وروى عنه، عاش طويلا، سمع عن العرب كثيرا في البادية، ما جعله راويا كبيرا من رواة اللغة والغريب، كانت له مذاهب وأقيسة تفرّد بها، خالف الخليل وسيبويه في جملة من الآراء النّحوية، جعلته يبتعد عن تطوّر نظريّة النحو، والحقّ أنّ النّحاة الذين طوّروا هذه النظريّة هم: ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر ثم الخليل وسيبويه.[1]

صنّف كتبا منها: "معاني القرآن" و"النّوادر" وكتاب "الأمثال" وكتاب "النّوادر والصغير".[2]

كما أخذ عن أبي عمرو، وكان النحو أغلب عليه. حيث قال يونس بن حبيب: "أوّل من تعلّمت منه النّحو حمّاد بن سلمة". وعاش ثمانية و ثمانين سنة، توفي 182هـ.[3]

8. سيبويه

هو عمرو بن عثمان بن قنبر من موالي بني الحارث بن كعب، اشتُهر بلقب "سيبويه" أعجمي فارسي الأصل، من أشهر النّحويين البصريين بعد الخليل، التحق بالفقهاء والمحدثين، كما انضمّ إلى حلقة حمّاد بن سلمة المحدِّث المشهور حينئذ، أخذ عن الخليل كلّ الدّراسات النّحوية والصرفيّة عن طريق السؤال والاستفسار، يعتمد في منهجه على السّماع عن العرب ومشافهتهم، فهو الخلف بعد وفاة الخليل وحينئذ ألّف كتابه المشهور "الكتاب" فكان بذلك أوّل كتاب يُصنّف في النّحو والصرف، توفي 180هـ.[4]

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص28-29.

[2]- فخر صالح سليمان قدارة، **مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه**، ص28.

[3]- ينظر: الزُّبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص51.

[4]- ينظر: شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص57-85.

9. النّضر بن شُميل

من النّحويين البصريين في الطّبقة السادسة، هو النّضر بن شميل بن خرشة بن يزيد بن كلثوم بن عبدة بن زهير السّكّيت الشاعر بن عروة بن حليمة بن حجر بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم المازني التميمي. من أهل مرو[1]، كان عالما بفنون من العلم، وقد رُوي عنه الحديث، وكان صاحب حديث وغريب وشعر وفقه ومعرفة بأيّام النّاس، توفي بمرو سنة 203هـ.[2]

10. المبرّد

هو محمد بن يزيد المعروف بـ "المبرّد" إمام نحاة البصرة في عصره، وإليه انتهى علم النّحو (العربية) بعد طبقة الجرمي والمازني؛ فأخذ عنهما وكذا عن أبي حاتم السجستاني، تلقّى النّحو واللّغة والتّصريف عن أعلام البصرة، اشتهر بإقراء كتاب سيبويه و هو غلام، كما كان مدرّسا. فنبغ واشتهر أمره.[3] من أصحابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج، وأبو الحسن بن كيسان، وإليهما انتهت الريّاسة في النّحو بعد أبي العباس محمد بن يزيد (المبرّد).[4]

من أشهر مؤلّفاته: "الكامل في الأدب" في المائة الثالثة للهجرة، و"المقتضب".[5] فاحتلّ مكانة مرموقة بين معاصريه وشهد له من تأخّر عنه بعلمه، قال فيه تلميذه نفطويه: "ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد منه"، توفي 285هـ.[6]

---

[1]– الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص55.

[2]– المرجع نفسه، ص61.

[3]– ينظر، المبرّد، **الكامل**، تح: محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، دط، دت، مج1، ص7.

[4]– السّيرافي، **أخبار النحويين البصريين**، ص80–81.

[5]– المبرّد، **الكامل**، ص17.

[6]– السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ص269.

II- في تراجم أهم و أشهر أعلام المدرسة الأندلسية

1. جودى بن عثمان الماورودي (ت 198هـ)

هو جودى بن عثمان النّحوي المغربي[1]، وهو أوّل نحاة الأندلس بالمعنى الدّقيق لكلمة نحوي[2]، وهو أوّل من أدخل كتاب الكسائي[3]، إذ يعدّ تلميذا له وللفرّاء، وهو أوّل من صنّف به في النحو في موطنه، كان بصيرا بالعربية[4]، درسها ودرّسها، وهو أوّل من أدّب بها أولاد الأمراء في الأندلس فكانت له الصدارة في تدريسها في قرطبة.[5]

2. الأفشنيق (275هـ-307هـ)

هو محمد بن موسى بن هاشم بن زيد، مولى المنذر- رضي الله عنه- أمير الأندلس، كان متصرّفا في علم الأدب والخبر، رحل إلى المشرق، فلقى أبا جعفر الدينوري، وانتسخ كتاب سيبويه من نسخته، وأخذه عنه راوية، وأخذه عن المازني، وروى كتب ابن قتيبة عن إبراهيم بن جميل الأندلسي. أخذها عنه بمصر، له كتب مؤلّفة في الأدب منها: "شواهد الحكم"، وكتاب "طبقات الكتّاب".[6]

3. ابن الطراوة (ت528هـ)

هو أبو الحسن سليمان بن محمد، ولد بمالقة، ورحل إلى قرطبة فسمع من الأعلم كتاب سيبويه، كما أخذ عن غيره، تجوّل كثيرا في الأندلس، فانتفع به خلق كثير، وكان جريئا في آرائه، لهذا انفرد بمسائل جمّة خالف فيها النّحاة، ولم يتحاش تغليط سيبويه في

---

[1]- عبد القادر رحيم الهيثي، **خصائص مذهب الأندلس النحوي**، ص261.

[2]- شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص288.

[3]- الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص256.

[4]- شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص289.

[5]- ينظر: عبد القادر رحيم الهيثي، **خصائص مذهب الأندلس النحوي**، ص261.

[6]- الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص281-282.

الكتاب في "باب النعت"[1]، كان يتوسّع في الاختيار من آراء الكوفيين والبغداديين، من تلامذته: ابن الرمّاك (ت541هـ).[2]

من مصنّفاته النحويّة: "المقدّمات على كتاب سيبويه"، و"الترشيح"، توفي بمالقة مسقط رأسه.[3]

4. السهيلي (581هـ)

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الضرير، تلميذ ابن الطراوة وابن طاهر، صاحب كتاب "الرّوض الأنف في شرح السيرة النبوية. كان بارعا في العربية والتّفسير وعلم الكلام، اشتهر بالدقّة في استنباطاته، كما كان شغوفا بالعلل النحوية، تميّز باختياراته المختلفة في كتب النحو، من مؤلّفاته النّحوية: كتاب "نتائج الفكر".[4]

5. ابن مضاء القُرطبي (512هـ-592هـ)

من علماء القرن السادس، هو أبو العبّاس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللّخمي القرطبي، كان ملمّا إلماما كبيرا بثقافة عصره، من مؤلّفاته: كتاب "الردّ على النّحويين"، "المشرق في النحو" و"تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان"[5]. فمن أساتذته في الفقه والعربية: ابن العربي، البطروجي، أبو بكر بن سليمان، وابن الرماك، وقد تتلمذ له من أهل عصره، منهم: أبو بكر ابن الشرّاط وأبو محمد البلوي وعمر بن محمد الشلوبين.[6]

---

[1]- محمد الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ص299.

[2]- شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص296.

[3]- محمد الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ص299.

[4]- شوقي **ضيف، المدارس النحوية**، ص299.

[5]- ينظر: بكري عبد الكريم، **أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي**، دار الكتاب الحديث، ط1، 1999 م، ص19-39.

[6] محمد عيد، أصول **النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989م، ص40.

6. ابن خروف (513هـ-610هـ)

هو علي بن يوسف بن خروف القرطبي، كان إماما في العربية، أخذ النّحو عن ابن طاهر، اشتهر بمناظرته في العربيّة مع السهيلي، وبشرحه لكتاب سيبويه وكتاب "الجمل" للزجاجي.[1]

كان مُقرءًا ومُجوّدا حافظا للقراءات، وكان له في الحديث الشريف وعلومه يد وكذا في الفقه وأصوله، كما أنّه كان فرضيا ماهرا، وله في علم الكلام معرفة، ومع ذلك فإنّه لم يشتهر بشيء من هذه العلوم اشتهاره بالنّحو، كان نحويا ماهرا ومحقّقا مدقّقا، كان له كثير من التّلاميذ انتفعوا به، من بينهم: أبو محمد القاسم بن رحمن، وابن عبد النور، والدبّاج، وأبو عبد الله الرندي. وكان له مصنّفات في مختلف الفنون التي درسها، كثير الردّ على الناس (علماء) منهم السهيلي وآخرون منهم: ابن الطراوة، والأعلم، وابن مضاء وابن حزم الأندلسي وغيرهم.[2]

7. ابن مالك (600هـ-672هـ)

هو جمال الدّين محمد بن عبد الله بن مالك الطّائي الجيّاني، إمام النّحاة واللّغويين لعصره، أخذ العربية عن غير عالم في موطنه[3] (بلاد الأندلس والمشرق)، وأتقن اللغة فأصبح يكثر من نقل غريبها، وحفظ كثيرا من أشعار العرب فأصبح نظم الشعر عليه سهلا ممّا جعله يكثر منه[4]، ويؤلّف فيه منظومات مختلفة في النّحو والصرف منها: ألفيته المشهورة (ألفية ابن مالك) الحاوية ألف بيت. له آراء اجتهادية ينفرد بها، إضافة إلى اختيارات كثيرة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين وحتّى سابقيه من الأندلسيين، فكان يتبع منهج الكوفيين في ذكر الشاذّ دون القياس عليه ويسير على طريق البصريين

---

[1]- شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص301.

[2]- عبد القادر **رحيم الهيثي**، **خصائص مذهب الأندلس النحوي**، ص266.

[3]- شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص309.

[4]- عبد القادر رحيم الهيثي، **خصائص مذهب الأندلس النحوي**، ص274.

في اللّجوء إلى تأويله. كما كانت له لمسة في تحرير النّحو (أبوابه، مصطلحاته، صعابه).[1]

ترك مصنّفات كثيرة منها: "تسهيل الفوائد وشرحه" الذي لم يكمله و"شواهد التوضيح" و"الكافية الشافية في النّحو والصرف" والخلاصة المشهورة بـ "الألفيّة" وغيرها[2]، فكان بحرا لا يُجارى وحِبرا لا يبارى.[3]

8. ابن الضائع (614هـ-680هـ)

هو عليّ بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي أبو الحسن، المعروف بابن الضائع، درس العربية وعلم الكلام والمنطق والفقه واللغة، إلاّ أنّ شهرته بالنّحو طغت على ما عداها – فملأت الآفاق، و بذلك كان إمام العربية في زمانه- كانت له آراء على كتاب سيبويه لم يسبقه أحد إليها، وكان معجبا بسيبويه والفارسي والزجاجي فتراه يدافع عنهم ويردّ على من اعترض عليهم كابن الطراوة والبطليوسي. أخذ العربية عن الشلوبين، فأخذ عنه أناس كثيرون أشهرهم: أبو حيان الغرناطي وابن عبد الملك، وقد صنّف مؤلّفات عدّة منها: "تعليق على كتاب سيبويه"، وشرح للكتاب جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف، وشرح على جمل الزجاجي، وآخر على إيضاح الفارسي، وله ردود على ابن عصفور.[4]

---

[1]- ينظر، **شوقي ضيف، المدارس النحوية**، ص310-317.

[2]- عبد القادر رحيم الهيثي، **خصائص مذهب الأندلس النحوي**، ص274.

[3]- المرادى، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مج1، ص46.

[4]- ينظر: عبد القادر رحيم الهيثي، **خصائص مذهب الأندلس النحوي**، ص264.

9. ابن عصفور (597هـ-699هـ)

هو أبو الحسن عليّ بن محمد بن عليّ بن عصفور الحضرميّ الإشبيليّ، تلميذ الشلوبين، تصدّر لإقراء النّحو في موطنه[1]، وملأ حياته كلّها بالنّحو، فقد درس كتاب سيبويه كلّه وأقرأه لطلاّب العلم، فعُدّ بذلك إماما للعربية وخاتمة لأعلامها كما كان علي ابن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه- مؤسّسا لهذا العلم وأوّل أعلامه، أخذ عنه كثيرا من أبناء تلك البلاد أشهرهم أبو حيان الغرناطي[2]، له آراء كثيرة تدور في كتب النّحاة، فأحيانا يقف مع سيبويه والبصريين، وأحيانا أخرى مع الكوفيين أو البغداديين، وآراء ينفرد بها.[3]

وقد صنّف في النّحو والصرف كتبا مختلفة منها: "المقرب وشرحه"، و"ثلاثة شروح على جمل الزجاجي"، وشرح على المقدّمة الجزولية سمّاه (البديع) إلاّ أنّه لم يكمله، فأكمله من بعده تلميذه الشلوبين، وله أيضا "الممتع في الصرف" و مصنّفات أخرى في الأدب.[4]

10. أبو حيان (653هـ-745هـ)

هو الإمام الشيخ محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الأندلسي الغرناطي المعروف بأثير الدين أبي حيّان.[5] هو تلميذ ابن الضّائع في النّحو، اهتمّ بجانب التفسير والحديث والفقه والقراءات والنّحو والصرف والأدب واللّغة العربية[6]، اشتهر اسمه وذاع صيته، أخذ عن كثير من علماء عصره من بينهم: أبو جعفر بن الطبّاع، وأبو الحسن

---

[1]- ينظر: شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص306.

[2]- عبد القادر رحيم الهيثي، **خصائص مذهب الأندلس النحوي**، ص263.

[3] -ينظر: شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص307.

[4]- عبد القادر رحيم الهيثي، **خصائص مذهب الأندلس النحوي**، ص263.

[5]- المرجع نفسه، ص275.

[6]- شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص320.

الأبدي، وأبو جعفر بن الزبير[1]، فهو من علماء النّحو الذين كان لهم الأثر الكبير فيمن بعدهم، فقد خدم هذا الفن أكثر عمره، أفاد من الخلف عن السّلف، كانت له اختيارات واجتهادات نحويّة وصرفيّة تدلّ على الإلمام بالنّحو وفهم أصوله، ما جعله يصدر أحكامه ويدلي بتوجيهاته بثقة تامّة و اطمئنان كامل.[2]

وضع مصنّفات تزيد على خمسين، نذكر منها: "البحر المحيط في التّفسير"، "التجريد لأحكام سيبويه"، "التذييل والتكميل في شرح التسهيل"، "ارتشاف الضرِب من لسان العرب"، وكل هذه في النّحو.[3]

[1]– ينظر: عبد القادر رحيم الهيثي، **خصائص مذهب الأندلس النحوي**، ص275.

[2]– ينظر: بدر بن ناصر البدر، **اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعا ودراسة**، مكتبة الرشد، الرياض، دط، 2000م، ج1، ص8.

[3]– عبد القادر رحيم الهيثي، **خصائص مذهب الأندلس النحوي**، ص276.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش .

I. المصادر والمراجع

1. ابن خروف، **شرح جمل الزجاجي**، تح: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1418هـ.
2. ابن مالك: **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تح: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1405هـ.
3. ابن منظور، **لسان العرب**، تص: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1999م.
4. ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: مازن المبارك محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1964م.
5. أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تح: رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، مصر، ط1، 1998م.
6. الحسين ابن رشيق القيرواني، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط5، 1981م.

- السهيلي:

7. **الأمالي**، تح: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، دط، دس.
8. **نتائج الفكر في النحو**، تح، عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.
9. السيرافي، **أخبار النحويين البصريين**، تحقيق: طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1955م.
10. الزَّبيدي، **تاج العروس**، تح: مصطفى مجازى، مطبعة حكومة الكويت، 1969م.

11. الزُّبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، 1973م.

- المبرّد:

12. **الكامل**، تح: محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، دط، دت.

13. **المقتضب**، تح: محمد عبد الخالق، مطابع الأهرام التجارية، مصر، القاهرة، دط، 1994م.

14. المرادى، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دس.

15. بدر بن ناصر البدر، **اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعا ودراسة**، مكتبة الرشد، الرياض، دط، 2000م.

16. بكري عبد الكريم، **أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي**، دار الكتاب الحديث، ط1، 1999م.

- جلال الدين السيوطي،

17. **الاقتراح في علم أصول النحو**، تعليق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، دط، 2015م.

18. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين**، تح: أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1989م.

19. خالد ابن مسعود بن فارس العصيمي، **القرارات النحوية والتصريفية**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار بان حزم، بيروت، لبنان، ط1، دس.

- خديجة الحديثي،

20. **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، جامعة الكويت، دط، 1974م.

21. **المدارس النحوية**، دار الأمل، الأردن، ط3، 2001م.

22. سعيد جاسم الزبيدي، **القياس في النحو العربي نشأته وتطوره**، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، دس.

23. سيبويه، **الكتاب**، تح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

24. شرف الدين الحسين الطيبي، **الكاشف عن حقائق السنن**، تص: تسليم الدين الهندي، دار الكتب العلمية، دط، 1971م.

25. شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، دس.

26. عبد العاطي محمد شلبي، **الخطابي وغريب الحديث**، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2006م.

27. عبد القادر البغدادي، **خزانة الأدب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م.

28. عبد القادر رحيم الهيثي، **خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري**، جامعة قاريونس بنغازي، ط2، 1993م.

29. عبد الله بن سليمان العتيق، **الياقوت في أصول النحو**، المملكة العربية السعودية، الرياض، دط، 1427هـ.

30. عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.

31. عبد الماجد الغوري، **المدخل إلى دراسة علوم الحديث**، دار بن كثير، دمشق، بيروت، ط1،/2009م.

32. فخر صالح سليمان قدارة، **مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه**، دار الامل، ط1، 1990م.

33. محمد أحمد قاسم، **إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في شرح ابن عقيل**، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2003م.

34. محمد الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1995م.

35. محمد حسن حسن جبل، **الاحتجاج بالشعر في اللغة**، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، 1986م.

36. محمد خان، **أصول النحو العربي**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دط، 2012م.

37. محمد خير الحلواني، **أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي**، الرباط، ط2، 1983م.

38. محمد سالم صالح، **أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري)**، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2006م.

39. محمد سمير نجيب اللبيدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط1، 1985م.

40. محمد عجاج الخطيب، **السنة قبل التدوين**، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط3، 1980م.

- محمد عيد:

41. **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989م.

42. **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**، دار السلام الجديدة، القاهرة، مصر، ط3، 1988م.

43. محمود أحمد نحلة، **أصول النحو العربي**، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1987م.

44. محمود حسن عبد العزيز، **القياس في اللغة العربية**، دار الفكر الغربي، القاهرة، دط، 1995م.

45. محمود سليمان ياقوت، **النحو العربي تاريخه –أعلامه– نصوصه– مصادرة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1994م.

46. محمود فجال، **الحديث النبوي في النحو العربي**، أضواء السلف، الرياض، ط2، 1997م.

47. مجمع اللغة العربية ، **المعجم الوسيط**، إخراج: إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات وآخرون، دار الدعوة، القاهرة، دط، دس.

II. المذكرات والرسائل

1. سارة أحمد معروف، **الحذف في الحديث النبوي الشريف**، رسالة "ماجيستر"، جامعة أم درمان، السودان، الإسلامية، 2010م.

2. فادي صقر أحمد عصيدة، **جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي**، رسالة "ماجيستر"، اللغة العربية وآدابها، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2006م.

3. مأمون تيسير محمد مباركة، **الشاهد النحوي في معجم الصحاح للجوهري**، رسالة "ماجيستر"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005م.

4. منى أحمد الحسين كرار، **أثر المدرسة البصرية في النحو الأندلسي**، رسالة "دكتوراه"، النحو والصرف، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2012م.

III. المجلات

1. أحمد جلايلي، **(مراتب النصوص في الاحتجاج النحوي)**، مجلة الأثر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد4، ماي 2005.

2. **صالح أحمد صفار، (النحويون والحديث الشريف دراسة في إشكالية الاستشهاد النحوي بالحديث الشريف)**، مجلة الساتل، جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، دع، دس.

3. محمد رضا عياض، أحمد جلايلي، **(مكانة النثر العربي في الاحتجاج اللغوي ومقارنته بالشعر)**، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2015م.

4. محمد صالح شريف عسكري، **(الاستشهاد بالحديث النبوي عند اللغويين)**، مجلة آفاق الحضارة الإسلامية، مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث، دبي، العدد الثاني، 1431هـ.

5. محمد عبابسة، **(نقد فكرة الاحتجاج في التراث العربي)**، مجلة حوليات التراث، كلية الآداب والفنون، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد11، 2011م.

6. يحي عبد الرؤوف جبر، **(الشاهد اللغوي)**، مجلة النجاح للأبحاث، العدد السادس، المجلد الثاني،1992م.

الملخص

الملخص

تتناول هذه الدراسة مصدرا هامّا من مصادر الاحتجاج اللغويّة والنحويّة؛ وهو من أبرز الموارد التي يستنبط منها قواعد اللغة العربية، بين مدرستين نحويتين إحداهما عريقة وهي مدرسة البصرة، والأخرى متأخرة وهي مدرسة الأندلس، أما المصدر فهو الحديث الشريف، وترتكز هذه الدّراسة في مختلف مراحل البحث على ضبط مصطلحي الاحتجاج بالحديث الشريف، وبيان موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث سواء أكانوا متقدمين أم متأخرين أم محدثين، وفي الأخير قدّمت هذه الدراسة موقف كل من المدرستين من الاحتجاج بالحديث الشريف، ومنهج كل منهما في استحضار الحديث الشريف، مقتصرة على إماما هاتين المدرستين لكي تتمّ عملية المقارنة بينهما. ثم اقتصرَت على بعض المسائل النحوية الخلافية بين المدرستين فيما يخص الاحتجاج بالحديث الشريف معتمدة في الغالب على كتاب شواهد التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن مالك وكتاب سيبويه.

الفهرس

فهرس الآيات القرآنية :

الآية	السورة	ص
﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِ لِلَّهِ﴾	[آل عمران/20]	07
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾	[البقرة/258]	07
﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ﴾	[الأنعام/80]	08
﴿نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	[الحجر/9]	12
﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾	[الضحى/11]	24
﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾	[المعارج/4]	32
﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾	[الأحزاب/35]	45
﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾	[الزخرف/76]	46
﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	[البقرة/184]	53
﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾	[المائدة/95]	53
﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ﴾	[النحل/81]	53
﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾	[القصص/8]	61
﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	[الأنفال/68]	62
﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	[النور/14]	62
﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾	[الكهف/50]	63
﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾	[النمل/10]	64
﴿يَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾	[مريم/33]	64

﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾	[التوبة/36]	64
﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾	[ق/38]	65
﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾	[الشعراء/4]	67
﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾	[التوبة/108]	69
﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا﴾	[فصلت/11]	70
﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	[البقرة/217]	71
﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾	[آل عمران/154]	73
﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾	[محمد/21]	74
﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾	[مريم/39]	75
﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾	[الجمعة/11]	75

فهرس الأحاديث النبوية :

الحديث	الراوي	ص
(فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى)	البخاري	07
(إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى)	البخاري	25
(كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ: لاَ يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: لاَ يَصُومُ)	البخاري	25
("كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟"، قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: "فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟"، قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، قَالَ: "فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟" قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي، وَلَا آلُو فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– صَدْرَهُ، وَقَالَ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ، رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ").	أبو داود	26
(كَانَ النَّبِيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ العَذْرَاءِ فِي خِدْرِهَا، وكان إِذَا كَرِهَ شَيْئًا رأيناه فِي وَجْهِهِ)	البخاري	26
(كَانَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–:أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهًا وَأَحْسَنَهُم خَلْقًا، لَيْسَ بِالطَّوِيلِ البَائِنِ، وَلاَ بِالقَصِيرِ)	البخاري	26
(زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ)،	البخاري	31
(يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ: مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ)	البخاري	32
(أَعْوَرُ عَينِه اليُمنَى)	البخاري	35
(كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَة، حتَّى يَكُونَ أبواهُ هُمَا اللّذانِ يُهوِّدَانِه وَيُنَصِّرانِه)	البخاري	45

(سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ)	البخاري	46
(اجْتَنِبُوا الْمُوبِقَاتِ: الشِّرْكُ بِاللهِ، وَالسِّحْرُ)	البخاري	52
(ثَوْبِي حَجَرُ، ثَوْبِي حَجَرُ)	البخاري	58
(يا رسولَ الله، لا تُطاوِلْ يُصِبْك سِهامُهم)	البخاري	60
(عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّار)	البخاري	62
(نِعْمَ المَنِيحَةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً)	البخاري	63
(مَا كِدْتُ أُصَلِّي العَصْرَ، حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ)	البخاري	65
(فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا)	البخاري	65
(وَالبُرْمَةُ بَيْنَ الأَثَافِيِّ قَدْ كَادَتْ أَنْ تَنْضَجَ)	البخاري	65
(كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ)	البخاري	65
(مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)	البخاري	66
(إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، متَى يَقُمْ مَقامَك رَقَّ)	البخاري	67
(مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ اليَهُودِ، وَالنَّصَارَى، كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، فَعَمِلَتِ اليَهُودُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلاَةِ العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، فَعَمِلَتِ النَّصَارَى مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلاَةِ العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صَلاَةِ العَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، أَلاَ، فَأَنْتُمُ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ مِنْ صَلاَةِ العَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، أَلاَ لَكُمُ الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ)	البخاري	69

(أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا)	البخاري	70
(إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَ اليَهُودِ، وَالنَّصَارَى كَمثلِ رَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا)	البخاري	70
(فَبَيْنَا أَنَا عَلَى جُرُفِ نَهَرٍ إِذَا رَجُلٌ يُصَلِّي)	البخاري	72
(دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ).	البخاري	72
(يَا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ).	البخاري	75
(يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ)	البخاري	76
(كُنَّ نِسَاءُ المُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– صَلاَةَ الفَجْرِ)	البخاري	76
(وَكُنَّ أُمَّهَاتِي يَحْتُثْنَنِي)	البخاري	76

فهرس الأشعار:

الشعر	الشاعر	ص
إذا المرءُ كان أبوه عبسُ **** فحسبُكَ ما تريد إلى الكلام	/	46
كأنَّ الحصَى من خلفها وأمامها **** إذا نجلته رجلها حذفُ أعْسَرا	/	53
أطرِقْ كرا أطرِقْ كرا **** إنّ النِّعام في القُرى	/	58
ألا أيُّهذا السائلي أينَ يمَّمْتَ؟ **** فإنّ لها في أهلِ يثرب موعدا	الأعشى	59
فليتَ رِجالا فيك قد نذروا دَمي **** وهَمُّو بقتلي يا بُثينَ لقوني	جميل	62
لَنِعْم امرءًا أوس إذا أزمةٌ عَرتْ **** ويمم للمعروف ذُو كان عُوِّدا	/	63
والتّغلبيّون بئس الفحلُ فحلُهمْ **** فَحلا وأمُّهم زَلاَّءُ مِنْطِيقُ	جرير	64
نعم الفتاةُ فتاتا هندُ لو بذَلَتْ **** ردَّ التحيَّة نُطقا أو بإيماءِ	/	64
أَبَيْتُم قَبُولَ السِّلم مِنَّا فكِدتُمُ **** لدَى الحرب أنْ تُغنُوا السّيوفَ عن السَلِّ	/	65

فلم أرَ مثلَهَا خُباسةَ واحدٍ **** ونهنهتُ نفسي بعدما كِدتُ أفعلَهْ	عامر بن جوين الطائي	66
وما يَرِدْ من جميعِ بعدُ فرَّقه **** وما يُرِدْ بعدُ من ذِي فُرقَةٍ جمعَا	أعى قيس	67
وإنّك مهما تُعطِ بطنك سُؤلَهُ **** وفرْجَك نالا منتهى الذمِّ أجمعَا	حاتم الطائي	67
يا أقرعُ بنَ حابِسٍ يا أقرعُ **** إنّك إنْ يُصْرعْ أخُوكَ تُصرعُ	ذي الرمة	68
فاليومَ قرَّبْتَ تهجُونَا وتشتِمُنَا**** فاذهبْ فما بك والأيّامِ مِن عَجبٍ	/	71
حسِبْتُكَ في الوغَى مِرْدَى حُرُوبٍ**** إذا خُورٌ لديْك فقُلتُ سُحْقًا	/	73
سَرَيْنَا ونجمٌ قدْ أضَاء فمُذْ بدَا **** محيَّاك أخْفَى ضوْؤُهُ كلُّ شارِقِ	/	73
ولولا اصْطبارٌ لأَوْدَى كُلّ ذِي مِقَةٍ **** حينَ اسْتَقَلّتْ مطايَاهُنَّ للظّعَنِ	/	73
عِندِي اصطبارٌ وشكْوَى عنْدَ قاتلي**** فَهلْ بِأعجَبَ من هذا امرُؤٌ سَمِعَا	/	74
نصرُوك قومي فاعتزَزْتَ بنصرِهم ****ولو أنّهم خذلُوكَ كُنْتَ ذليلاَ	/	76
نُسِيَا حاتِمٌ وأوْسُ لَدُنْ فَا **** ضَّتْ عطَايَاكَ يا ابنَ عبدَ العزيزِ	/	77
رأينَ الغواني الشيْبَ لاحَ بمَخرِقِي**** فأعْرَضْنَ عنّي بالخُدود النَّواضِرَ	/	77

العنوان	الصفحة
مقدمة.....	أ-د
الفصل التمهيدي : الاحتجاج و مدرستا البصرة و الأندلس.,,.....	7-22
I- الاحتجاج (مفهومه ، قواعده ، أغراضه و مصادره).....	7
I- 1- مفهوم الاحتجاج لغة و اصطلاحا.....	7
I- 2- أغراض الاحتجاج.....	9
I- 3- قواعد الاحتجاج.....	10
I- 4- مصادر الاحتجاج.....	11
II- التعريف بمدرستي البصرة و الأندلس.....	14
II- 1- التعريف بالمدرسة البصرية.....	14
II- 1- 1- أشهر نحاة مدرسة البصرة.....	15
II- 1- 2- خصائص المدرسة البصرية.....	16
II- 1- 3- مصادر المدرسة البصرية.....	17
II- 2- التعريف بالمدرسة الأندلسية.....	18
II- 2- 1- أشهر نحاة مدرسة الأندلسية.....	19
II- 2- 2- خصائص المدرسة الأندلسية.....	20
الفصل الأول : الاحتجاج بالحديث الشريف عند النحاة.....	24-41
المبحث الأول : الحديث الشريف بين المفهوم و المصطلح.....	24
1- مفهوم الحديث لغة و اصطلاحا.....	24
2- تدوين الحديث.....	27
المبحث الثاني : الاحتجاج بالحديث الشريف عند النحاة.....	27
1-القدامى و الاحتجاج بالحديث.....	27
2- المتأخرون و الاحتجاج بالحديث.....	30

3- المحدثون و الاحتجاج بالحديث..... 38
الفصل الثاني : الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف بين المدرسة البصرية والأندلسية..... 43-77
المبحث الأول : موقف المدرسة البصرية من الاحتجاج بالحديث..... 43
المبحث الثاني : موقف المدرسة الأندلسية من الاحتجاج بالحديث... 49
المبحث الثالث : القضايا النحوية..... 58
المسألة 1 : حذف النداء من النكرة المقصودة..... 58
المسألة 2 : جزم المضارع في جواب النهي..... 60
المسألة 3 : في لام كي..... 61
المسألة 4 : استعمال في دالة على التعليل..... 62
المسألة 5 : وقوع التمييز بعد فاعل نعم و بئس ظاهرا..... 63
المسألة 6 : وقوع خبر كاد مقرونا بـ "أن"..... 65
المسألة 7 : وقوع الشرط مضارعا و الجواب ماضيا..... 66
المسألة 8 : في استعمال من في ابتداء غاية الزمان..... 68
المسألة 9 : العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار..... 70
المسألة 10 : وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد "إذا" الفجائية و بعد" واو" الحال..... 72
المسألة 11 : استعمال "إذ" بمعنى "إذا"..... 74
المسألة 12 : في إلحاق علامة التأنيث و الجمع بالفعل عند الإسناد... 75
خاتمة..... 79-80
الملحق : في تراجم أشهر أعلام المدرستين (البصريّة والأندلسيّة)..... 82-92
قائمة المصادر و المراجع.
الفهرس.